WWW.SABAHELKHEYR.COM

البناء
صباح الخير
قوميـــــــــة اجتماعيـــــــــة

العدد 189 ـ 3 / تموز/ 2026

إلى القراء الاعزاء: بالامكان قراءة مقالات المجلة عبررابطين الاحمر للدخول الى ال pdf والازرق إلى موقع المجلة.

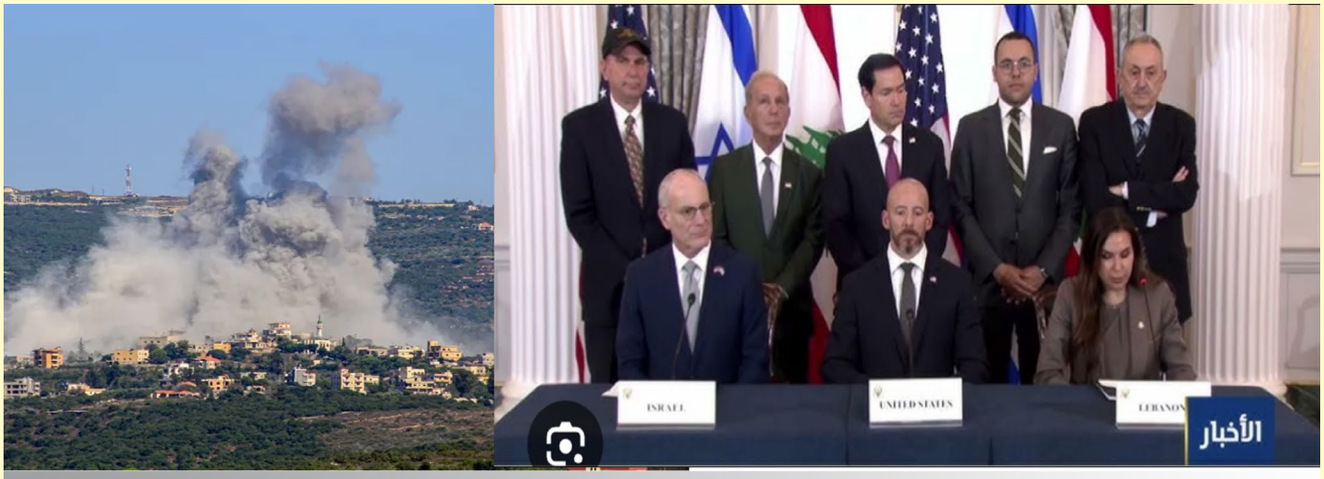

واشنطن والإطار المشتعل

في هذا العدد

الافتتاحية
لبنان بين لوثة ترامب وتفاحة آدم ـ كوكب معلوف
الرابط للافتتاحية على موقع المجلة
صوت سعاده
الرابط للافتتاحية على موقع المجلة

أخبار الحزب
رئيس الحزب يزور أضرحة الشهداء
الرابط للخبر على موقع المجلة
لا شرعية لاتفاق يُكافئ الاحتلال..
الرابط للخبر على موقع المجلة
القومي يشارك في لقاء فكري
الرابط للخبر على موقع المجلة

سياسة
هل أنقذ اتفاق الإطار لبنان، أم فكك أسسه؟ ـ نجا حمادة
الرابط للمقال على موقع المجلة
كيف فككت السياسة أوراق القوة اللبنانية ـ رشيد حاطوم
الرابط للمقال على موقع المجلة
المهارة الدبلوماسية في التفاوض مع الشيطان ـ نظام مارديني
الرابط للمقال على موقع المجلة
الجنوب السوري مرتع لقوات الاحتلال الصهيوني سومر الفيصل
الرابط للمقال على موقع المجلة
»ليلة سقوط الحصانات« ـ محمد المشهداني /بغداد
الرابط للمقال على موقع المجلة
بيان اللجنة التحضيرية
الرابط للمقال على موقع المجلة

تقرير
اتساع المقاطعة الثقافية والأكاديمية الأوروبية ـ لينا شلهوب
الرابط للمقال على موقع المجلة

حجر الزاوية
الخواء الوجودي ـ نجيب نصير
الرابط للمقال على موقع المجلة

مجتمع
الحق القومي ليس محل مفاضلة ـ محمد عواد
الرابط للمقال على موقع المجلة
استيلاد الأسطورة الأميركية ـ أنطوان يزبك
الرابط للمقال على موقع المجلة

ثقافة
الشَّبابُ والأخلاقُ الجديدةُ: القوَّةُ التي تحمي النَّهضة د. ادمون ملحم
الرابط للمقال على موقع المجلة
تفكيك الوهم الحضاري ـ د. نبيلة غصن
الرابط للمقال على موقع المجلة

عن صفحات التواصل
الرابط للمقال على موقع المجلة
في الثامنة من عمرها... لورين تنتصر للموقف قبل النتيجة
أم تنزل إلى الشارع تحمل صور أولادها الشهداء

رئيس التحرير: كوكب معلوف الاخراج الفني: عائده سلامه ـ مسؤول الموقع: جنى الصايغ
للتواصل:Sabahelkheyrnews@hotmail.com

الافتتاحية

لبنان بين لوثة ترامب وتفاحة آدم

كوكب معلوف ـ رئيسة التحرير

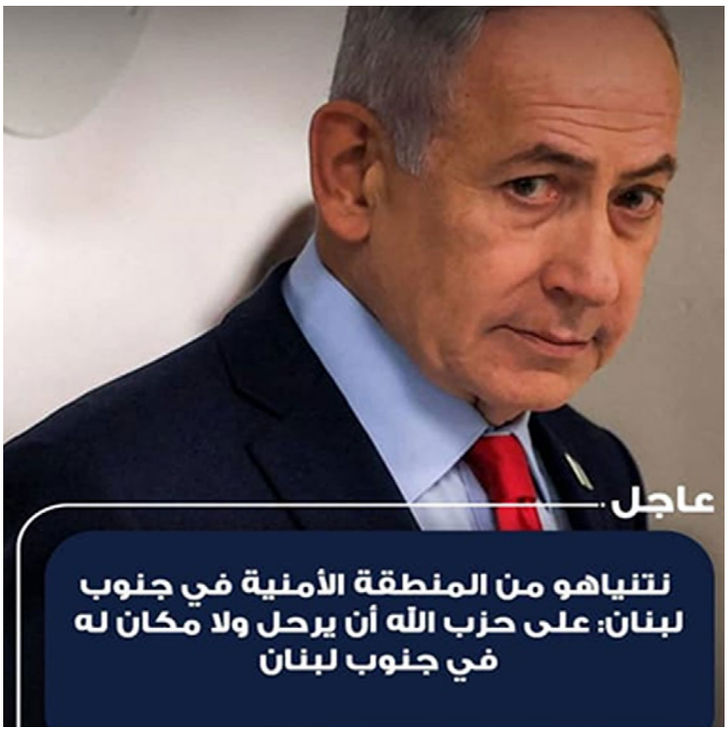

فعلتها السلطة اللبنانية وأكلت التفاحة المحرمة، في اندفاع فظيع الى خيار التفاوض المباشر مع العدو الصهيوني دون أي شروط مسبقة أقلها وقف إطلاق النار من قبل العدو الجامح فكان اتفاق الإطار في واشنطن، بمثابة الضوء الأخضر، فيقتل ويقصف ويدمر ويبيد الذاكرة التاريخية والعمرانية للقرى والبلدات، بتدمير يشبه الزلازل تضرب الجنوب بأكمله عند كل تفجير.

فعلتها السلطة اذاً وتركت النار تعود مجدداً الى جبهة الجنوب بعد توقف للنار نتج عن تردد قادة العدو من نتنياهو الى وزراء الكابنيت الى قادته العسكريين، أثر الإعلان عن «تفاهم اسلام اباد» بين الإيرانيين والأميركيين وبينهما مضيق هرمز، بند أساسي في دفع واشنطن الى ردع تل ابيب.

فعلتها السلطة، واعطت نتنياهو جرعة من الدعم كان يحتاجها إزاء واقعه الداخلي بعد استبعاده عن مفاوضات ترامب ـ طهران، وخيبة الشارع الإسرائيلي من ذلك.

كما كانت جرعة له امام اعين العالم الذي ينظر بعين الإدانة له، ولقادته، وجيشه، وجرائمه.

اتفاق الإطار اللبناني ـ الإسرائيلي وضع السلطة في مواجهة ثلثي الشعب اللبناني الرافض لأي تواصل مباشر مع العدو الذي يتغنى بانه استطاع قتل نحو عشرة الاف لبناني ويفاخر بأنه استطاع صنع منطقة امنية يحمي بها سكان الشمال وتركت تضحيات اهل الأرض تذهب هباء، فيما بالمقابل، عطلت كل ما ترقبه لبنان من اتفاق اسلام اباد الذي من بنوده تثبيت وقف النار وانسحاب العدو في مهل زمنية محددة ودون أي تنازل يفرض على لبنان من حقه بمقاضاة العدو

على ارتكاباته، او حق الجنوبيين بالعودة والاعمار بعناوين السيادة ،فكان بعكس ابنة حمادة وسيمون كرم مع السفير الإسرائيلي « يحيئيل ليتر» والإدارة الأميركية المنحازة معه ضد الجيش اللبناني وقيادته.

وهكذا تمكن اللوبي اللبناني الصهيوني في واشنطن وامتداداته في لبنان من توريط السلطة اللبنانية، بارتكابها المنكر، تحت مزاعم السيادة، تاركة لبنان دون ظهير إقليمي ودولي داعم وجاعلة سلطته في مواجهة شعبه وكذلك في موقع الخشّية من فتنة تجر البلاد الى حرب أهلية يرفضها العقلاء ويريدها العدو، كما أعلن قادته صراحة.

المفارقة انه فيما ترك اتفاق التفاهم الإيراني الأميركي، العدو، في موقع الخاسر ان من المشاركة المباشرة بالتفاوض، او من القدرة على التحرك بعدما كبله ثبات الموقف الإيراني بحقوق لبنان وربطه امر جبهة لبنان الكامل بمضيق هرمز ووقف النار والانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني، جاء اتفاق واشنطن، ملبياً طموحات ترامب بإعلان اسمه كراعي للاتفاق وانه الصديق كما اعلن رئيس الجمهورية ،ولكنه قدم الجنوب اللبناني للعدو على صحن من فضة، فارضاً شروطه وترتيباته، وهذا ما عبرت عنه زيارة نتنياهو الى الجنوب عقب التوقيع ، معلناً من هناك «ان على حزب الله ان يرحل وان لإمكان له في جنوب لبنان» معقبا كلامه بحملة جديدة من التدمير وحرق المنازل وجرّف الشجر المعمر والطرق بقصد تغيير كل المعالم.

هذا دون ان نغفل تمادي السلطة في الشق الأمني الذي يتحدث عن ملف سري خطير، هدفه توريط الجيش والقوى الأمنية في تدابير مرتقبة لم يعلن عنها بعد.

ايضاً وفي الاستهداف الاقتصادي، الذي يترافق مع تحضيرات تستهدف بيئة المقاومة بالتضييق والعمل لإلغاء «جمعية القرض الحسن» بكل الطرق وبعد القيود المفروضة على التحويلات المالية وعلى انشاء صندوق للإعمار.

إذا، تغني السلطة وتهليلها ومن معها بإنجازها، يشبه ادعاءات ترامب وتغنيه بانتصاراته بإنهاء الحروب، وهي قائمة، في لوثة تصيب رؤساء الجمهوريات.

السلطة المنصرفة الآن للدفاع عن فعلتها بكل ما تملكه من قدرة على ابتداع الحجج، ماذا سيفيدها ذلك وقد اكلت التفاحة المحرمة؟! وهل ينتظر اللبنانيون منها الا كل الخطايا؟؟.

اما المقاومة واهل الأرض فلا خيار لها الا اسقاط هذا الاتفاق بالإصرار على المقاومة وبطولاتها وميدانها وهو الرهان واستهداف ضباط العدو داخل خطوطه هي أبرز تجلياتها يضاف لذلك وحدة مواقف قوى الرفض لهذا الاتفاق الجائر بحق لبنان وسيادته الحقيقية وتجزئة ارضه.

تبقى القوة هي القول الفصل والمعيار الأبرز لاستعادة الحقوق.

صوت سعاده

ليس التفوق في السلاح عبارة عن تفوق في الشراسة وانحطاط في الثقافة، بل عبارة عن تفوق نفسي يمكن الامة من التفوق في الحياة والانتصار في معركة التقدم.

والتعاليم السورية القومية الاجتماعية تقول في شرح المبدأ الإصلاحي الخامس: «ان القوة المادية دليل قوة نفسية راقية» ان النفس الخاملة لا تنشئ سلاحاً جديداً، ولا تقدماً جديداً، بل تقبل بالأمر المفعول والحالة القائمة وتستسلم. اما النفس الفتية الجبارة، فترفض كل أمر مفعول لا يكون وليد ارادتها ومحققاً رغائبها، وتنشئ سلاحاً جديداً لنقضه وتنهض سلاحها في يدها، لتملي ارادتها وتفعل الأمر الذي يرضي نفسها ويحقق أهدافها، وتقيم نظاماً جديداً يضمن تقدمها.

الولاء القومي هو الشرط الذي لا غنى عنه لنهوض الأمة وتحقيق خير المجتمع القومي. وفي هذا الولاء يتساوى العامل والصناعي والتاجر والأديب والفنان، ويتساوى أيضاً العالم والجندي. ان العالم ايضاً من المجتمع وعلمه للمجتمع لا لنفسه. العالم أيضاً يشعر ويحس قضايا أمته ويفهم ان علمه جزء من ثقافة مجتمعه وان في مواهبه مزايا جنسه وامته.

ان القوة هي التي تقرر المصير حيث تتصادم الارادات وتتضارب المصالح وقد سبق لي القول في مواضع أخرى انه لا يمكن

الاجماع على حقيقة أمر ولا على أوجه الحق في أية قضية من القضايا التي تواجهها المجتمعات الإنسانية الا حيث ينتفي تنوع النظر واختلاف المصالح وتضاربها. وفي هذه الحالة يحرم المجتمع الأعزل المسالم، المستلم، من تثبيت حقه.

ان الزارع يعمل لحفظ الحياة ضمن الحالة القائمة والأمر المفعول ولا يمكنه أن يزيد على إمكانيات الحالة القائمة أكثر مما تسمح به ولا يستطيع أن يقرر مصير الإنتاج الذي ينتجه. ان امراً من هذا النوع يتوقف على الجندي وصناعة السلاح. «فالقوة هي القول الفصل في اثبات الحق القومي أو انكاره»: (التعاليم، المبدأ الخامس الإصلاحي).

كتب هذا المقال عام 1945

أخبار الحزب

رئيس الحزب يزور أضرحة شهداء نسور الزوبعة ومنازلهم في تفاحتا والصرفند على رأس وفد من قيادة القومي

زار رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي الأمين ربيع بنات، على رأس وفد حزبي ضم أعضاء في المجلس الأعلى، ومجلس العمد، ورئيس المكتب السياسي، والمنفذين العامين لبيروت والنبطية وصيدا الزهراني، يرافقهم عدد من المسؤولين، أضرحة الشهداء في الصرفند (الشهيدين محمد خضر سليم ومحمد علي حمود)، وفي تفاحتا (الشهيد محمد حمود).

بدايةً، ومع الوصول إلى جبانة بلدة الصرفند، تم وضع إكليلَي ورد على ضريحَي الشهيد محمد سليم والشهيد محمد حمود، وأدّى الأمناء والرفقاء التحية الحزبية للشهيدين، ثم ألقى رئيس الحزب كلمة وجدانية أكد فيها:

نلتقي اليوم على هذه الأرض الطاهرة، لا لنبكي غيابًا، بل لنحتفي بخلودٍ يطاول السماء. نقف في حضرة الشهادة، وفي رحاب الصرفند الغالية التي ما بخلت يومًا بالدم والرجال، لننحني إجلالًا وإكبارًا وتكرمةً أمام أضرحة الأبطال من طليعة أبطالنا: الشهيد البطل محمد خضر سليم، والشهيد البطل محمد علي حمود، والشهيد البطل وسام محمد سليم، والشهيد البطل محمد حمود.

أبطال ما ترددوا يومًا، وما هزّهم وعيد، بل لبّوا نداء الواجب القومي بوعي الأحرار وعزيمة المؤمنين. لقد ارتقوا في المواجهة مع العدو الوجودي الاستيطاني، مسطّرين بدمائهم الزكية ملحمةً تلو الملحمة، ومشكّلين بأجسادهم سدًّا منيعًا

تحطمت عليه مشاريع هذا العدو الغاشم وأوهامه التوسعية التقسيمية. إن شهداءنا الأبرار، ومعهم كل قوافل شهداء المقاومة الأبطال، لم يكونوا يومًا ضحايا، بل كانوا وسيبقون صُنّاع الفجر، وبناة النصر، والضمانة الأكيدة بأن هذه الأرض لن تكون يومًا مستباحة. إنهم الترجمة الفعلية للحقيقة الإنسانية الكبرى التي نؤمن بها: «إن الحياة وقفة عز فقط»، وأيُّ عزٍّ أسمى من أن يمتزج جسد المقاوم بتراب أرضه ليثمر حريةً وكرامة.

وفي ما خص مهزلة اتفاق الإطار الثلاثي، أكد حضرة الرئيس:

إننا نرى، مع الأسف، محاولات بائسة وملتوية للالتفاف على هذه الإنجازات الكبرى عبر دهاليز السياسة الخارجية والارتهان للإملاءات الخارجية. من هنا، من جبهة الحق والصمود، نعلن بوضوح وعزم لا يلين رفضنا القاطع والمطلق لكل أشكال صفقات التخاذل والاتفاق المذل التي طُبخت في مطابخ واشنطن، وتحديدًا ما سُمّي بـ«اتفاق الإطار الثلاثي». إن هذا الاتفاق ليس إلا محاولة بائسة لانتزاع بالسياسة ما عجز العدو عن أخذه بالنار، وهو طعنة وتنازل مهين ينتقص من سيادتنا وحقوقنا القومية والتاريخية. إننا، من الصرفند، ندعو بلسان الشعب والمقاومة إلى العودة الفورية وغير المشروطة عن هذا المسار الانهزامي، والتمسك المطلق بعناصر قوة بلادنا التي لا تفهم إلا لغة القوة والكرامة.

وتوجّه الرئيس إلى عوائل الشهداء قائلًا:

أما التحية الأغلى، والأنقى، والأكثر خشوعًا، فنرفعها من هنا إلى تيجان رؤوسنا، إلى عوائل الشهداء الأبرار.

إلى الأمهات اللواتي أرضعن هؤلاء الأبطال حليب العزة والكرامة، والآباء الذين غرسوا في نفوسهم أن الأرض هي أغلى ما لدينا، وأن الموت في سبيل الأمة هو الخلود عينه. يا أهالي شهدائنا الأوفياء، إن كلمات اللغات كلها تضيق أمام عظمة عطائكم، وتجف المحابر قبل أن تفي حسن تربيتكم ووطنيتكم الشامخة حقها. لقد قدمتم للوطن أثمن ما تملكون،

ولم تبخلوا بفلذات أكبادكم لتبقى جباهنا مرفوعة، ورايانا خفاقة.

من وسط الصرفند الأبية، وباسم قيادة الحزب السوري القومي الاجتماعي، وباسم كل مقاوم شريف، نتوجه إليكم لنقول بملء الصوت والقلب: إن غاب أولادكم ومحبوكم أجسادًا، فإن كل قومي اجتماعي، وكل مقاوم على هذه الأرض، هو اليوم ابنٌ لكم.

نحن لسنا عابرين في مواساتكم، بل نحن منكم ولكم. نعاهدكم عهد الدم والوفاء، أن نكون عائلتكم الحاضنة، وسندكم المتين، ودرعكم الحصين الذي لا ينكفئ. لن نترككم، ولن نتوانى عن الوقوف إلى جانبكم في كل تفصيل، فأنتم أمانة الشهداء في أعناقنا، وحقكم علينا أن نحملكم في عيوننا وقلوبنا كما حمل أبناؤكم همّ الأمة فوق أكتافهم.

وبعدها توجّه الوفد إلى منزل الشهيد محمد حمود في الصرفند، وقد عزّى عائلته وشقيقه وأقاربه، وأكد رئيس الحزب أن الشهيد هو فخرنا وعزنا، وبفضل تضحياته ودمائه، مع كل الشهداء، لم يستطع العدو تحقيق أهدافه، مشيرًا إلى أن هذه الدماء الطاهرة ستثمر نصرًا محتّمًا.

كما زار الوفد منزل الشهيد محمد خضر سليم، معزيًا أهله ورفقاءه، وأكد رئيس المكتب السياسي أن التربية القومية الاجتماعية قد وضعت الشهيد محمد ثائرًا على طريق الشهادة، فكما كان والده الرفيق خضر مناضلًا في شتى ميادين القتال دفاعًا عن الوطن ووحدته، مشكلًا نموذجًا واضحًا في تلبية نداء الواجب لأمتنا.

ثم توجّه الوفد إلى بلدة تفاحتا، زائرًا جبانة البلدة، حيث وضع إكليلًا من الزهر على ضريح الشهيد محمد حمود، ثم أدى التحية الحزبية إجلالًا لروحه، متوجهًا بعد ذلك إلى منزل الشهيد للقيام بواجب العزاء، مؤكدًا أن شهادة الرفيق محمد هي عنوان للبطولة، والعنوان الذي تحلّى به شهيدنا البطل، وأن فعل الشهادة سيكون الشعلة التي تنير طريق النصر حتى تحرير كامل ترابنا المحتل.

أخبار الحزب

لا شرعية لاتفاق يُكافئ الاحتلال..

ولا سيادة تُصنع تحت الوصاية الأميركية

يا أبناء شعبنا الأبي في لبنان والأمة وعبر الحدود،

أيها المقاومون الصامدون على ثغور الجنوب الطاهر،

في الوقت الذي سطّر فيه أبطال المقاومة، وما زالوا يسطّرون، أروع ملاحم البطولة والفداء، ويدفع شعبنا ضريبة الدم والتهجير والتدمير صونًا لكرامة الأرض وسيادتها، تُطالعنا الدوائر الرسمية في العاصمة الأميركية واشنطن «بمشهدٍ مُذِلّ»، تمثّل في توقيع ما سُمّي بـ «اتفاق الإطار الثلاثي»، برعاية وإملاء من الإدارة الأميركية، الشريك الكامل في العدوان وحرب الإبادة ضد شعبنا.

إن الحزب السوري القومي الاجتماعي، وانطلاقًا من مبادئه العقائدية والوطنية، يعلن للرأي العام ما يلي:

أولًا: الرفض القاطع والمطلق لما يُسمّى «اتفاق الإطار»:

إن هذا الاتفاق لا يمثل إرادة الشعب اللبناني، ولا يحفظ تضحياته، بل هو محاولة مكشوفة لشرعنة نتائج العدوان، وتوفير مخارج سياسية وأمنية للعدو الصهيوني المأزوم في الميدان. إن التفاوض تحت النار، وفي ظل الضغط

الدبلوماسي الكبير، وبشروط الإملاء الأميركي، هو استسلام مقنّع نرفضه جملةً وتفصيلًا.

ثانيًا: إسقاط منطق «الانسحاب الجزئي» والمناطق التجريبية:

يرفض الحزب صراحةً وبشدة بدعة «المناطق التجريبية» والانسحابات المجتزأة والمشروطة. إن القبول بـ «خطوات أولى» تتضمن تسليم مناطق لا يتواجد فيها العدو أصلًا، أو منحه صكّ براءة عن احتلال أراضٍ أخرى، هو تضليل خطير. إن أرض الجنوب وحدة لا تتجزأ، ونرفض رفضًا قاطعًا تكريس ما يُسمّى «الحزام الأمني الجديد»، الذي أعلن رئيس وزراء العدو صراحةً تمسكه به وإصراره على البقاء فيه. إن القبول بالانسحاب الجزئي هو تشريع مبطّن للاحتلال.

ثالثًا: المقاربة المشبوهة لمفهوم السيادة:

إن السيادة لا تُستجدى في أروقة وزارة الخارجية الأميركية، ولا تصنعها التنازلات التقنية. فكيف يجرؤ البعض على التحدث عن «استعادة السيادة» في ظل هيمنة أميركية-صهيونية مطلقة على طاولة التفاوض، وبوجود آلة القتل الاحتلالية الجاثمة فوق قرانا وجبالنا في الجنوب؟ إن أي سيادة لا تبسطها قوة السلاح المقاوم، وإرادة الشعب، على كل شبر من حدودنا الوطنية، هي سيادة منقوصة ومزيفة ومفرغة من مضمونها.

رابعًا: التأكيد على معادلة القوة:

إن الحزب السوري القومي الاجتماعي يؤكد أن الحق القومي لا يُسترد بالدبلوماسية الخاضعة، بل بالقوة التي هي القول الفصل في إثبات الحق القومي. فالعدو الصهيوني لم يلتزم يومًا بأي اتفاق، وتاريخه حافل بالغدر، وما لم يأخذه بالميدان، لن يناله بالسياسة أو التفاوض.

إننا ندعو القوى الوطنية الحية، وكافة أبناء شعبنا، إلى الوقوف صفًا واحدًا في وجه هذا المسار الانحداري، والتمسك بخيار المقاومة الشاملة، والمطالبة بالانسحاب الصهيوني الكامل وغير المشروط من كل شبر من ترابنا الوطني، من دون قيد أو شرط، أو ترتيبات أمنية مذلة على حساب دماء شهدائنا.

النصر للمقاومة، والخلود للشهداء.

أخبار الحزب

القومي يشارك في لقاء فكري

بدعوة من مطرانية السريان الأرثوذكس

لبّى منفذ عام الضاحية الشرقية في الحزب السوري القومي الاجتماعي، الرفيق بطرس أبو حيدر، وعضو المكتب السياسي الأمين خليل التوم، وناظر التدريب في منفذية الضاحية الشرقية الرفيق نداء بو حيدر، على رأس وفد حزبي، دعوة مطرانية السريان الأرثوذكس للمشاركة في لقاء فكري أُقيم في قاعة مار يعقوب السروجي، سد البوشرية.

وشارك في اللقاء مطران أبرشية جبل لبنان وطرابلس للسريان الأرثوذكس المطران مار كريسوستوموس ميخائيل شمعون، والمستشار الثقافي في سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد محمد رضا مرتضوي، ورئيس مركز مشارق للبحوث والدراسات الفكرية المعاصرة الشيخ البروفيسور محمد شقير، إلى جانب عدد من الشخصيات الدينية والثقافية والاجتماعية. وتخلّل اللقاء مداخلة للأمين خليل التوم، ركّز فيها على معاني التضحية وبذل النفس في سبيل رفع المظلومية عن مجتمعنا وشعبنا، مؤكدًا أن هذه القيم تشكّل ركائز أساسية في مواجهة الظلم والدفاع عن الحق وصون الكرامة.

سياسة

هل أنقذ اتفاق الإطار لبنان، أم فكك أسسه؟

نجا حمادة

هل كان اتفاق الإطار بين لبنان و(إسرائيل) ورقة فعلية لوقف إطلاق النار؟ كلا، بل كان فتيلاً مشتعلاً رُمي في بارود الطائفية الحاقدة عمره عقود، فبعد مضي ساعات قليلة من توقيعه أتى إعلان وزير العدو كاتس عن عملية التوقيع، ليخرج نتنياهو وبشكل علني وبوقاحة يعلن أن جيشه لن ينسحب من الجنوب، في تلك اللحظة تحوّل الشارع اللبناني من ساحة مواجهة ضد (إسرائيل) إلى ساحة مواجهة مع بعضنا. انقسام حاد، خطاب طائفي تصاعدي، اتهامات واتهامات متبادلة، وبقي سؤال لم يُجب عنه وهو: إذا كان لهذا الاتفاق أي من الإيجابيات فلماذا فرقنا؟

من جبهة الجنوب إلى الداخل:

يبدو أن الخلاف اليوم قد تشعب، طرف يرى بالاتفاق انتصاراً دبلوماسياً،

وطرف آخر يراه استسلاماً وخنوعاً وذلاً موثقاً. وبين الطرفين هناك طرف آخر صامت وخائف وبتقديراتي هو الأكبر، عندها تبدأ مؤشرات الحرب الأهلية بالتشكل ليس بالضرورة بالرصاص، وإنما بإلغاء الآخر، نكون بهذه الحالة قد انتقلنا من مواجهة العدو الحقيقي لأرضنا وحقنا وذاكرتنا الجماعية وتاريخنا، إلى مواجهة بعضنا البعض.

وهنا يصبح السؤال أكبر من مجرد اختلاف في قراءة بنود اتفاق سياسي، كون الاتفاق عندما يعيد رسم آليات إدارة الصراع، فإنه يعيد بصورة غير مباشرة رسم المرجعيات التي تحكم هذا الصراع أيضاً ومن هذه الزاوية تحديداً، لا يعود النقاش محصوراً في بنود الاتفاق، بل يمتد إلى الأسس القانونية والسياسية التي استند إليها لبنان لعقود طويلة.

الغاء القرارات المرجعي

من المؤكد اليوم وبعد الاطلاع على بنود اتفاق الإطار ال 14 أن هذا الاتفاق قد أعاد عملياً تجاوز عدد من المرجعيات والقرارات الدولية والعربية التي تأسس لبنان عليها منذ قرابة ال 75 عاماً.

القرار 425: هذا القرار الذي صدر في 19 آذار 1978 كان قد طالب (إسرائيل) بالانسحاب الفوري وغير المشروط من كافة الأراضي اللبنانية، بينما اتفاق الإطار اعاد فتح ملف الانسحاب وجعله مشروطاً.

اتفاق الهدنة 1949: الذي عُقد في الناقورة في 23 آذار 1949 وقد وقعها من الجانب اللبناني المقدم توفيق سالم والمقدم جوزف حرب، ومن الجانب (الإسرائيلي) كل من المقدم مورداخي ما كليف والمقدم شيطاي روزين بحضور الوسيط الدولي رالف بانش. هو الاتفاق الذي رسم خط وقف إطلاق النار بين لبنان (إسرائيل)، بينما اتفاق الإطار أظهر خطاً جديداً وآلية مراقبة جديدة، متجاوزاً بذلك بما يعرف بالخط الأخضر القديم.

قمة بيروت العربية: عُقدت قمة بيروت في 27 و28 آذار من العام 2002 وهي تُعد من أهم القمم في تاريخ العمل العربي المشترك، حيث تم من خلالها إقرار «مبادرة السلام العربية» التي اقترحها الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز (ولي العهد آنذاك) بهدف التسوية الشاملة. بينما هذا الاتفاق فصل لبنان عن هذا الإجماع، وفتح قناة تفاوض ثنائية مباشرة مع العدو، وهذا ما ينسف المبادرة العربية من مضمونها.

القرار 1701: والذي صدر عن مجلس الأمن الدولي يوم 11 آب 2006 بهدف إنهاء الحرب بين المقاومة و (إسرائيل) بعد 34 يوماً من المواجهة الشرسة، والذي وضع الجيش اللبناني واليونيفيل مسؤولين وحيدين عن منطقة الجنوب، بينما اتفاق الإطار منح الولايات المتحدة الأمريكية دوراً تنفيذياً ورقابياً مباشر من خلال القيادة المركزية ممثلاً بالأدميرال براد كوبر منفرداً.

بمعنى آخر كانت نتائج هذا الاتفاق، الغاء 3 قرارات دولية، واتفاقاً عربياً، لنستبدلها بورقة إطار ضربت الداخل اللبناني.

من الخلاف السياسي إلى الخيانة الوطنية

اتفاق الإطار هذا لم يخلق انقسام جديد على الساحة الوطنية، بل هو كان موجوداً وكما يقال جمر تحت الرماد، وبفضل هذا الاتفاق قد طافت على السطح، وعليه يمكن القول إننا اليوم أصبحنا أمام ثلاث لبنانات سياسية، الأول يرى الاتفاق ذلّ واستسلام وخيانة، الثاني يراه حكمة لإنقاذ البلد، أما الثالث يرى أن الجميع يتاجر بدمه وهو فاقد الثقة بالدولة ومؤسساتها وهو الأقرب إلى الانفجار بوجه الجميع باعتباره لا شيء يمكن أن يخسره.

اتفاق الإطار يبدو أنه لم يحسم شيئاً مع (إسرائيل)، فكان من نتائجه نقل الصراع من الحدود إلى الداخل وبين أبنائه، وهذا هو المطلوب (إسرائيلياً). ومن نتائجه أيضاً أنه منح كل طرف ذريعة ليتهم بها الآخر، كما أنه منح الخارج ضامناً عسكرياً جديداً يقرر عننا!!!

فإذا كان الهدف الحقيقي حماية هذا البلد، فلماذا نعمل على تفكيك وحدتنا؟! وإذا كان الهدف الأسمى هو (السلام) فلماذا ندفع نحن ثمن انقسامنا الداخلي.

الخطر ليس فيما يطلبه العدو، بل فيما نحن ذاهبون اليه بدون وعي، الخطر هو في تصديقنا سردية العدو بأن اللبناني عدو حقيقي لأخيه اللبناني.

التاريخ يعلمنا أن الأوطان لا تسقط عندما ينتصر العدو عليها، بل عندما ينجح في تحويل أبنائها إلى خصوم يتنازعون حول تعريف الوطن نفسه.

فهل نحن فعلاً ندافع عن لبنان؟ أو نحن ندفن ما تبقى منه؟!!

كيف فككت السياسة أوراق القوة اللبنانية

رشيد حاطوم رئيس تحرير موقع «ايكون نيوز»

سياسة

يمر لبنان اليوم بأخطر منعطفات الصراع مع العدو الصهيوني، وهو صراع لا تُكتب معادلاته بالحديد والنار فوق خطوط المواجهة فحسب، بل في أروقة الدبلوماسية المقيدة بحسابات إقليمية ودولية بالغة التعقيد. وفي قراءة موضوعية للمشهد، يتضح أن الموقف اللبناني كان يستند تاريخياً إلى ورقتين أساسيتين للقوة، قبل أن تتدخل التوازنات الحكومية الداخلية لتعيد رسم المسار بطريقة أثارت الكثير من الوجل والاحتقان. مراجع جغرافية

أوراق القوة: صلابة الميدان وضغط التفاوض

الورقة الأولى والأهم تجسدت دائماً في قوة الميدان؛ حيث نجح رجال المقاومة في تكبيد جيش الاحتلال خسائر فادحة في الأرواح والعتاد والمعدات، فارضين معادلة ردع حقيقية جعلت جغرافيا الجنوب فخاً مستمراً لآليات العدو ونخبته العسكرية. أما الورقة الثانية، فكانت تتمثل في الديناميكية الإقليمية، وتحديداً الضغط الإيراني المستمر عبر قنوات المفاوضات «الإيرانية -

الأمريكية»، والتي كانت قاب قوسين أو أدنى من تثبيت وقف رسمي لإطلاق النار يضمن حقوق لبنان ويحمي سيادته.

انقلاب المسار: «حكومة أبو عمر» وطاولة المفاوضات العارية

هذا المسار الإيجابي شابه تبدل دراماتيكي مع صعود التوجهات المرتبطة بحكومة الرئيس المكنى بـ «أبو عمر». فبدلاً من استثمار تضحيات الميدان والمظلة التفاوضية غير المباشرة، ذهب الجانب الحكومي نحو رفع حدة المواجهة السياسية داخلياً، وعمد إلى حصر خطوط التفاوض في صيغة تضع الجانب اللبناني بمواجهة مباشرة مع العدو الإسرائيلي.

هذا التحول التكتيكي جعل الوفد اللبناني يذهب إلى طاولة المفاوضات مجرداً من عناصر القوة التي تراكمت في الميدان وفي كواليس الدبلوماسية الإقليمية. وجاءت النتيجة على شكل ما وُصف بـ «مذكرة الإطار»، وهي وثيقة اعتُبرت في الأوساط الوطنية بمثابة تنازل مجاني وضع البلد تحت شروط العدو، وبدت كأنها تسليم صريح لأوراق السيادة اللبنانية.

تساؤلات دامية: هل كشف التصريح الحكومي ظهر لبنان؟

وأمام هذا المشهد المأزوم، يبرز سؤال جوهري يدور في أروقة الصالونات السياسية والشعبية الغاصبة: هل يتحمل رئيس الحكومة المسؤولية المباشرة عن دماء مئات الشهداء الذين سقطوا في مجزرة «الأربعاء الأسود»؟

يرى مراقبون أن تصريح رئيس الحكومة الحاسم حين قال: «نحن نفاوض عن لبنان وليس غيرنا»، شكّل نقطة تحول كارثية؛ إذ جرّد لبنان من ظهره الإقليمي، وعزل الميدان عن محيطه، وكشف ساحته بالكامل أمام الغدر الصهيوني. هذا التصريح، وبحسب القراءة التحليلية للمواقف، فُهِم من قِبل الاحتلال كإشارة ضعف وتفرد، مما شجعه على ارتكاب تلك المجزرة الشنيعة مستغلاً غياب غطاء الردع الدبلوماسي الذي بددته الحكومة بـ «مذكرة العار».

المادة 52 والمكاشفة المفقودة: والملحقات السرية؟

وفي هذا السياق الدستوري المعقد، يتجه النظر مباشرة نحو مقام رئاسة الجمهورية؛ إذ إن المفاوضات وعقد المعاهدات الدولية يقعان في عمق الصلاحيات اللصيقة بفخامة الرئيس وفقاً لمنطوق المادة 52 من الدستور اللبناني. ومن هنا، وأمام اللغط الهائل والأنباء المتواترة التي رافقت توقيع «مذكرة الإطار»، والحديث المتصاعد عن وجود «ملحق سري» لم يُكشف النقاب عنه بعد، فإن المسؤولية الوطنية والدستورية تفرض على كل من فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس الحكومة الخروج إلى الرأي العام

بمكاشفة صريحة ومسؤولة.

إن هذه المحطة التاريخية المفصلية تستدعي مصارحة الشعب اللبناني بشكل مباشر: ما هي المكاسب والنقاط المحددة التي تم تحصيلها لصالح لبنان؟ وما هي الغايات الكامنة خلف هذا التوقيع طالما أنه لم ينجح حتى الساعة في كبح آلة القتل الصهيونية أو إيقاف الاعتداءات اليومية المستمرة على البلاد؟ إن غياب هذه المكاشفة يفرغ الدبلوماسية من معناها ويترك الساحة الداخلية نهباً للتأويلات والشكوك. مراجع جغرافية

الاحتقان الداخلي: إجماع وطني ضد التنازلات

ولم تتأخر مفاعيل هذا التخبط والغموض الحكومي في الانعكاس على الساحة الداخلية؛ حيث تفجر احتقان سياسي وشعبي واسع اعتراضاً على مسار التفاوض وبنوده الملتبسة. وبرز هذا الرفض بشكل قاطع في مواقف كبار القادة السياسيين، وفي مقدمتهم الرئيس نبيه بري، والوزير السابق وليد جنبلاط، والوزير السابق سليمان فرنجية، والنائب جبران باسيل، إلى جانب الأحزاب الوطنية والقومية والشخصيات المستقلة، والذين تلاقوا جميعاً على التحذير من تداعيات هذه السياسات وتأثيرها الهدّام على وحدة الموقف اللبناني.

من الاتفاقيات إلى الفتنة: استهداف قيادة الجيش

ومع تصاعد الاعتراضات وسقوط مفاعيل المذكرة شعبياً وسياسياً، يبدو أن غرفة العمليات المتربصة بالبلد نقلت مهامها نحو هدف جديد: المنظومة الأمنية وصمام أمان الاستقرار.

لقد بدا واضحاً أن السهام صُوّبت مباشرة نحو قائد الجيش اللبناني، الذي وقف سداً منيعاً بوجه مشاريع الفتنة الداخلية وأحبط مخططات طالما سعى البعض لجر البلاد إليها. هذا الموقف الوطني الصلب أغاظ القوى المستفيدة من الفوضى، فأوعزت إلى أبواقها الإعلامية والسياسية لشن حملات تحريضية ممنهجة ومكثفة ضد شخص القائد وقيادة المؤسسة العسكرية.

خلاصة القول: إن الحملة الشرسة والضغوط غير المسبوقة التي يتعرض لها قائد الجيش اليوم، تفسرها القوى السياسية الحريصة على مصلحة البلاد بمعادلة بسيطة: «طالما أن القائد يتعرض للضغط والتحريض من قِبل المتربصين، فهذا يعني حتماً أنه يقف في الموقع الصحيح لحماية لبنان»؛ لتظل المؤسسة العسكرية، إلى جانب قوى المقاومة والصمود الميداني، الحصن الأخير الذي يمنع سقوط الهيكل اللبناني وسط العواصف العاتية.

سياسة

المهارة الدبلوماسية في التفاوض مع الشيطان

من طهران الى الخليج

نظام مارديني

أوقعت مذكّرة التفاهم «الأميركي-الإيراني»، التي وُقّعت عشيّة مجالس عاشوراء، الكيانَ الصهيوني في شرّ أوهامه المتراكمة منذ بدء إنشاء هذا الكيان انطلاقًا من شعار أننا باقون إلى يوم القيامة، رغم أنه زُرع في أرضنا نتيجة زواج غير شرعي بين بريطانيا العظمى والوكالة اليهودية في بداية القرن العشرين، وها هو سيستعدّ منذ الآن إلى لملمة أساطيره وأوهامه والانتقال إلى أماكن أخرى في العالم.

وإذا كان الكيان الصهيوني قد وجد نفسه خارج غرفة التفاوض المباشرة بين واشنطن وطهران، فإنّ حالة التصادم «الممسرحة» بين الرئيس الأميركي دونالد ترامب ورئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو، فقد تحوّل وضع الحليفين على مسارين غير تصادميين، كما يروج في وسائل الاعلام. فترامب يريد وقف الحرب ومنع انفجار إقليمي أوسع، بينما يخشى نتنياهو أن يؤدّي الاتفاق إلى تثبيت مكاسب إيرانية وتأجيل معالجة القضايا الأكثر خطورة بالنسبة لكيانه الاستيطاني. وها هو نتنياهو، وعلى عكس التوقعات بتوقف الحرب، يُسعّر الجبهة اللبنانية، ولكن المقاومة انتظرته، وقد نبتت في كلّ دسكرة وقرية وحي من أرض الجنوب.

وهكذا، يتضح أنّ الاتفاق حمل منذ لحظته الأولى تناقضًا بنيويًّا: واشنطن

تريد تهدئة تقود إلى تسوية، والكيان الصهيوني يريد تسوية لا تمنعه من استخدام القوة متى أراد. وبين هذين المنطقين، تتشكّل أزمة الثقة التي قد تقرّر مصير الاتفاق.

ولكن هل يصمد الاتفاق الأميركي الإيراني أمام تضارب المصالح بين ترامب ونتنياهو، أم يترنّح تحت ضربات المواجهة في الجنوب اللبناني؟

لقد غاب عن ذهن نتنياهو أن الشعب الإيراني الضارب في جذور التاريخ والحضارة والغنيّ بالتراث الكربلائي، لا ينحنِي أمام المواجهة، بل بينه وبين الشهادة حالة عشق ربّانية أبدية.

مهارة دبلوماسية في التفاوض

في الأثناء أظهرت القيادة الدبلوماسية الإيرانية، بتوجيه من قائد الثورة الإسلامية السيد مجتبى خامنئي، مهارة ديبلوماسية فائقة في وجه الأخطبوط الأميركي الذي نظر إلى الاتفاق مع طهران بوصفه ضرورة سياسية وأمنية، فإنّ استمرار الحرب يهدّد المصالح الأميركية في الخليج، كما يهدّد أسواق الطاقة الدولية عبر مضيق هرمز. إضافة إلى ذلك، لا يريد ترامب أن يظهر أمام الداخل الأميركي وكأنه غارق في حرب طويلة جديدة في الشرق الأوسط، خصوصًا أن جزءًا من قاعدته الانتخابية المحافظة يعارض الانخراط العسكري المفتوح.

ولكنّ الحرب لا تنتهي دائمًا بالطريقة التي يتوقعها من يبدأها. فنتنياهو كان يراهن على أن الضربات الأميركية الصهيونية ستقود إلى إضعاف الجمهورية الإسلامية الإيرانية وربّما إسقاطها، أو على الأقل إلى تفكيك برامجها النووية والصاروخية وإضعاف أذرعها الإقليمية. أما ترامب، فبدا بعد أشهر من التصعيد أكثر ميلاً إلى تحويل الضغط العسكري إلى اتفاق سياسي، يتيح له إعلان إنجاز دبلوماسي والانسحاب من الحرب.

هذا التحوّل مسّ بصورة نتنياهو داخليًّا. فقد بنى جزءًا كبيرًا من خطابه السياسي على فكرة أنه الزعيم الأقدر على التعامل مع ترامب، والأكثر قدرة على انتزاع الدعم الأميركي.

لقد تحوّلت العلاقة من تحالف ظاهر في الحرب إلى خلاف واضح في التسوية. وهذا ليس تفصيلاً عابرًا، لأنّ الحروب غالبًا ما تختبر التحالفات عند لحظة الخروج منها أكثر مما تختبرها عند لحظة الدخول إليها، خصوصًا وأننا

في منطقة تتحرّك فيها الحروب بسرعة أكبر من المفاوضات، وقد لا يحتاج الاتفاق إلى إعلان فشل رسمي كي ينهار؛ فقد تكفي ضربة واحدة في بيروت، أو ردّ واحد من طهران، أو مكالمة غاضبة بين ترامب ونتنياهو، ليبدأ مسار الترنّح من جديد.

المصالح الإيرانية الخليجية

الجهة الأخرى التي وقعت في شرك «الإبراهيمية» ووهم الحماية كانت دول الخليج العربية التي اكتشفت أنّها لم تكن أكثر من دول «كركوزية» هشّة، وأن وجود القواعد الأميركية والتطبيع الصهيوني فرّض عليها بوهم الحماية من الخطر الإيراني، وتبيّن أن الخطر كان نابعًا من وجود تلك القواعد وذلك التطبيع.

المعضلة الكبرى أمام دول الخليج الآن لا تكمن في العثور على حامٍ خارجي جديد، بقدر ما تكمن في إعادة تخيّل البيئة الأمنية المحيطة بها على أسس أكثر استقلالاً وواقعية. فالجوار مع إيران حقيقة جغرافية وسياسية ثابتة، في حين أنّ التزامات القوى الكبرى تظلّ، مهما بدت راسخة، عُرضة للتبدّل تبعًا لتحولات الداخل وحسابات الكلفة والعائد. وأن التفكير في مستقبل الخليج لم يعد يحتمل الاكتفاء بمنطق الحماية المستوردة، بل يقتضي الانتقال إلى تصور أكثر نضجًا يوازن بين القدرة الذاتية، والتفاهمات الإقليمية، والعلاقات الخارجية التي تضبطها المصلحة المتبادلة لا التبعية المزمنة. وقد بدت تجربة إدارة دونالد ترامب مجرد عارض أميركي عابر، بل تكشف عن ميل أوسع في السياسة الدولية إلى إخضاع الالتزامات الأمنية لمنطق المراجعة وإعادة التسعير والضغط.

ولهذا نرى أن معالجة الهشاشة الأمنية الخليجية لا تكون فقط عبر استبدال الحامي الخارجي بحامٍ آخر، بل عبر رفع مستوى القدرة الذاتية داخل الإقليم نفسه. وفي هذا السياق، يبرز خيار التكامل الدفاعي الخليجي الإيراني باعتباره خطوة تأسيسية لا غنى عنها، تبدأ بإنشاء منظومة موحّدة للدفاع بدلاً من التشتّت الحالي الذي يجعل كل دولة تعمل بمنظومات منفصلة مرتفعة الكلفة ومحدودة الكفاءة عند مواجهة التهديدات المركبة. بمعنى أن مستقبل الأمن الخليجي لا يمكن أن يُبنى على خيار واحد أحادي، سواء تمثّل ذلك في استمرار المظلة الأميركية بصورتها

التقليدية أو في مجرد الرهان على تنويع الشركاء الخارجيين.

كما أن الحماية الأميركية، حين تستمر، لا تكون مجانية سياسيًّا أو ماليًّا، بل ترتبط في العادة بطلبات متزايدة تتصل بصفقات السلاح، والتموضع السياسي، وتوفير الدعم اللوجستي والمالي في صراعات أوسع، وربما بفرض أجندات سياسية لا تنسجم بالضرورة مع أولويات دول الخليج نفسها.

فحين ترتبط استمرارية الغطاء الأمني بقبول ترتيبات سياسية محددة، أو بالانخراط في مشاريع إعادة هندسة إقليمية لا تحظى بإجماع داخلي خليجي، مثل التطبيع مع الكيان الصهيوني، تصبح الحماية نفسها مدخلاً لإعادة تشكيل القرار السيادي للدول المعنية. ومن هنا، تبرز إشكالية «الحماية المشروطة»، حيث لا يكون التهديد الحقيقي فقط في احتمال الانسحاب الأميركي، بل كذلك في استمرار الحماية بصيغة تجعلها وسيلة ضغط سياسي دائم.

إن بناء منظومة أكثر توازنًا لا يمكن أن يتمّ بالقفز فوق الواقع، بل عبر تدرّج محسوب يراكم المصالح المشتركة ويحوّل خفض التوتر من شعار دبلوماسي إلى مصلحة عملية ملموسة.

يقوم هذا الاستنتاج على ثلاث حقائق يصعب تجاوزها:

أولاً، إنّ الجيران يظلّون في الجغرافيا مهما تبدّلت خرائط التحالف.

ثانيًا، إنّ الأمن المستورد يظل هشًّا لأنه معقود، في نهاية المطاف، على إرادة خارجية لا يمكن التحكّم بها على نحو كامل.

ثالثًا، إنّ الإقامة الطويلة في مناخ سباق التسلّح والمواجهة المفتوحة تستنزف الموارد وتؤجّل أولويات التنمية والاستقرار الاجتماعي. لذلك فإن القيمة الحقيقية لأيّ تصور أمني ناجح، مع إيران تحديدًا، تُقاس بقدرة الجهتين على نقل التنافس من حافّة الصدام المفتوح إلى مجال تضبطه القواعد وتؤطره المؤسسات وتحكمه المصالح المتبادلة.

وربما يكون من المناسب، في مرحلة لاحقة، تطوير منتدى أمني إقليمي أوسع يشمل تركيا ومصر وباكستان ويشكّل إطارًا للحوار والتشاور ويساعد على تهيئة شروط الدمج التدريجي لكل من في المنطقة ضمن مقاربة متعدّدة المسارات قائمة على المصالح المشتركة والواقعية السياسية.

الجنوب السوري مرتع لقوات الاحتلال الصهيوني

سومر الفيصل

سياسة

لم يكن الأسبوع الماضي عادياً في جنوب سوريا، إذ حمل في طياته مؤشرات تتجاوز حدود الحوادث العسكرية المتفرقة لتشير إلى مرحلة جديدة من إعادة تشكيل موازين القوى في المنطقة.

فما شهدته محافظات درعا والقنيطرة، بالتوازي مع استمرار حالة الترقب في السويداء، يعكس تصاعداً في التنافس الإقليمي على جنوب البلاد، في وقت لا تزال فيه حكومة الجولاني غائبة عن التحرك لمواجهة التوغلات الصهيونية.

أبرز ملامح الأسبوع تمثلت في استمرار النشاط العسكري الصهيوني في المناطق الحدودية، من خلال توغلات برية وتحركات عسكرية متكررة، رافقها قصف واستهداف لمواقع مختلفة في الجنوب. ولا تبدو هذه العمليات مجرد إجراءات أمنية مؤقتة، بل تأتي ضمن استراتيجية إسرائيلية أوسع تهدف إلى فرض واقع ميداني جديد يوسع هامش حرية الحركة العسكرية، ويؤسس لشريط أمني غير معلن داخل الأراضي السورية، بما يمنع تمركز أي قوى يعتبرها العدو تهديداً مباشراً لأمنه كما يدعي مسؤولوه.

وفي المقابل، لا يزال الرد السوري غائباً تماماً، وهو ما يعكس خضوع دمشق وعدم جديتها في حماية المناطق الجنوبية، فالدخول في مواجهة مفتوحة مع دولة العدو الإسرائيلي في الظروف الحالية يحمل مخاطر كبيرة يهدد رضى الأمريكي على حكام دمشق الحاليين، خاصة مع استمرار

الضغوط الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي يدفع الحكومة المؤقتة للتذرع بإعطاء الأولوية لإعادة بناء مؤسسات الدولة وتعزيز الاستقرار الداخلي، مع الاحتفاظ بحق الرد.

أما محافظة درعا، فما تزال تمثل الحلقة الأكثر هشاشة في الجنوب. فالمشهد الأمني فيها لم يصل بعد إلى مرحلة الاستقرار الكامل، مع استمرار وقوع حوادث أمنية متفرقة، وانتشار السلاح، ووجود شبكات محلية متعددة الولاءات. وتوفر هذه البيئة الهشة فرصة أمام مختلف الأطراف الإقليمية والدولية للتأثير في مسار الأحداث، الأمر الذي يجعل أي حادث أمني قابلاً للتحول إلى أزمة أوسع إذا ما توافرت الظروف السياسية لذلك.

وفي السويداء، بقي المشهد أكثر هدوءاً من الناحية العسكرية، لكنه لا يخلو من التعقيدات السياسية والاجتماعية. فالمحافظة لا تزال تعيش نقاشاً داخلياً حول شكل الإدارة المحلية، والعلاقة مع السلطة المركزية، ودور القوى المحلية في إدارة الأمن. ويعني ذلك أن الاستقرار في السويداء يبقى مرتبطاً بقدرة جميع الأطراف على إدارة الخلافات، ومنع استغلالها من قبل جهات خارجية تسعى إلى توسيع نفوذها في الجنوب.

ومن منظور أوسع، فإن ما يجري في جنوب سوريا لا يمكن فصله عن التحولات الإقليمية التي أعقبت الحرب الأخيرة بين إيران والكيان المحتل، ولا عن المساعي الصهيونية لإعادة صياغة البيئة الأمنية على حدود الجولان المحتل ومناطق الشمال في الأراضي المحتلة عموماً. كما يتقاطع مع محاولات دمشق استعادة سيطرتها على السويداء وإيلائها الأهمية على استعادة ما يتم اقتطاعه من قبل قوات الاحتلال، وسط توازنات دولية وإقليمية ما تزال تفرض قيوداً على جميع اللاعبين.

لذلك، فإن هذه الأحداث لا تبدو مجرد سلسلة من الوقائع الأمنية المتفرقة، بل تشكل مؤشراً إلى استمرار الصراع على مستقبل الجنوب السوري. فهذه المنطقة لم تعد مجرد مساحة جغرافية حدودية، بل أصبحت عقدة استراتيجية تتداخل فيها الحسابات العسكرية والسياسية والأمنية، ما يجعل أي تطور ميداني فيها قابلاً لأن ينعكس على مجمل المشهد السوري والإقليمي. ويبقى السؤال الأهم في المرحلة المقبلة: هل ستبقى الحكومة السورية المؤقتة صامتة أمام كل هذه الاعتداءات وكأنها لا ترى ما يجري رغم أن رموز هذه الحكومة كانوا يرفعون شعارات الجهاد لتحرير فلسطين ويعيبون على نظام الأسد احتفاظه بحق الرد على الاعتداءات الصهيونية التي لم تصل يوماً إلى حد التوغل البري حتى في أضعف حالاته، وهل يمكن أن نشهد وجود الة مقاومة شعبية أم أن الفزعات الطائفية ستبقى الأولوية لدى الشعب السوري أمام خسارة قراهم الجنوبية يوماً بعد يوم.

سياسة

«ليلة سقوط الحصانات»

هل دخل العراق أخيراً مرحلة كسر منظومة الفساد؟

محمد المشهداني /بغداد

لم تكن العاصمة بغداد في تلك الليلة مدينة تعيش إجراءات أمنية اعتيادية ولم يكن انتشار القوات الخاصة وجهاز مكافحة الإرهاب والجيش العراقي حول المنطقة الخضراء مجرد استعراض للقوة أو تحركا أحترازيا فرضته معطيات أمنية طارئة، بل بدأ المشهد وكأنه إعلان رسمي عن انتقال الدولة العراقية إلى مرحلة جديدة في إدارة ملف الفساد وهي مرحلة تختلف جذريا عن سنوات طويلة بقيت فيها ملفات النزاهة حبيسة الأدراج أو أوراقا تستخدم في الصراعات السياسية أكثر مما تستخدم لتحقيق العدالة.

فإن الانتشار الأمني الواسع وإغلاق مداخل المنطقة الخضراء والمداهمات المتزامنة داخل العاصمة بغداد وباقي المحافظات وهي بذاتها كلها رسائل سياسية وأمنية وقضائية تحمل معنى واحدا أن الدولة قررت على الأقل وفق المعطيات الحالية الإنتقال من

مرحلة التحقيق إلى مرحلة التنفيذ ومن الاعتراف إلى المداهمة ولطالما بقيت اعترافات المتهمين في قضايا الفساد مجرد معلومات تضاف إلى ملفات التحقيق دون أن تترجم إلى إجراءات حقيقية إلا أن التطورات الأخيرة تشير إلى تحول نوعي في طريقة التعاطي مع هذه الملفات

بحسب ما يتم تداوله فإن اعترافات وكيل وزارة النفط الأسبق عدنان الجميلي لم تتوقف عند حدود الإقرار الشخصي وإنما تحولت إلى خريطة كاملة لشبكات النفوذ التي امتدت داخل مؤسسات الدولة وهو الأمر الذي دفع القضاء إلى إصدار سلسلة من أوامر القبض بحق شخصيات سياسية وإدارية وأمنية بعضهم يتمتع بحصانات ونفوذ واسع. وهنا تكمن أهمية الحدث إذ إن القضية لم تعد مرتبطة بمتهم منفرد وإنما في منظومة متكاملة يعتقد أنها تشابكت فيها المصالح السياسية والاقتصادية والإدارية طوال سنوات.

وهنا كسرت الخطوط الحمراء حيث منذ العام 2003. أرتبط الحديث عن مكافحة الفساد بخطابات سياسية متكررة إلا أن التطبيق ظل يصطدم دائما بما يسمى الخطوط الحمراء حيث بقيت شخصيات نافذة بمنأى عن المساءلة بفعل الحصانات أو التوازنات الحزبية أو الضغوط السياسية و لكن إذا صحت المعلومات المتداولة حول شمول أعضاء في مجلس النواب ومسؤولين كبار بأوامر القبض فإن ذلك يمثل تطورا استثنائيا قد يعيد رسم العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية والنخب السياسية وأن رفع الحصانة عن نائب أو ملاحقة مسؤول نافذ لا يحمل بعدا قانونيا فقط بل يبعث برسالة مفادها أن النفوذ السياسي لم يعد يشكل حصنا مطلقا أمام القضاء وهي رسالة طالما طالب بها الشارع العراقي منذ سنوات الاحتجاجات الأولى وحتى اليوم.

والسؤال **لماذا الآن؟** وهو السؤال الأكثر حضورا في الأوساط السياسية هو لماذا جاءت هذه الحملة في هذا التوقيت تحديداً؟

هناك عدة احتمالات يمكن قراءتها سياسيا ومنها.

الاحتمال الأول ـ أن التحقيقات وصلت بالفعل إلى مرحلة أصبحت معها الأدلة كافية لإصدار أوامر قضائية وهو السيناريو الذي يمنح الحملة طابعا قانونيا بحتا.

الاحتمال الثاني ـ فهو أن الحكومة العراقية تسعى إلى استعادة ثقة الشارع عبر

تقديم نموذج مختلف في مكافحة الفساد خصوصا بعد تراكم الانتقادات بشأن بطء الإصلاحات الاقتصادية والإدارية.

في حين يرى مراقبون أن **الحملة قد تكون أيضا جزءا من إعادة ترتيب مراكز القوة داخل الدولة بحيث يتم تفكيك شبكات نفوذ تراكمت** خلال السنوات الماضية وتمهيدا لإعادة بناء مؤسسات أكثر انضباطا.

ورغم اختلاف التفسيرات فإن النتيجة واحدة وهي العراق يشهد تحركات غير مسبوقة من حيث حجم الشخصيات المستهدفة وطبيعة الانتشار الأمني المصاحب له.

يمكن القول انها رسالة أمنية من خلال أختيار الجيش العراقي الباسل و جهاز مكافحة الإرهاب وقوات الفرقة الخاصة للمشاركة في تنفيذ أوامر القبض لم يكن تفصيلا ثانويا، بل ان هذه التشكيلات تعد من أكثر المؤسسات العسكرية انضباطا

ومهنية وغالبا ما تكلف في العمليات ذات الحساسية العالية ووجودها في قلب العملية يحمل أكثر من رسالة ومنها

أولا ـ أن الحكومة أرادت ضمان تنفيذ أوامر القضاء دون تدخل أو مقاومة من مراكز النفوذ.

ثانيا ـ أن الدولة كانت تتوقع احتمالية حدوث اعتراضات أو محاولات لإفشال عمليات الاعتقالات.

ثالثا ـ أن الملف لا ينظر إليه كقضية فساد مالية فقط، بل باعتباره قضية تمس هيبة الدولة وسيادة القانون.

أن ملف الفساد هو منظومة لا أفراد فقط و أكبر خطأ يمكن الوقوع فيه هو الاعتقاد أن الفساد في العراق يرتبط بعدد محدود من المسؤولين بل هو تحول إلى منظومة متكاملة تتداخل فيها السياسة مع الاقتصاد والمقاولات مع المناصب والعقود مع الولاءات الحزبية و لذلك فإن اعتقال شخصيات مهما كان حجمها لا يعني في الضرورة القضاء على الفساد ما لم تترافق تلك الإجراءات مع إصلاحات هيكلية تشمل منها إعادة بناء منظومة الرقابة و إصلاح التشريعات الخاصة في العقود الحكومية و حماية القضاء من الضغوط السياسية و ضمان استقلال هيئات النزاهة

وتعزيز الشفافية في إدارة المال العام وملاحقة شبكات غسل الأموال وتهريب الأموال إلى الخارج.

القضاء العراقي يقف اليوم أمام أحد أصعب اختباراته منذ عدة سنوات.

فإذا كانت أوامر القبض قد صدرت بالفعل استنادا إلى أدلة وتحقيقات مكتملة فإن المرحلة المقبلة ستكون أكثر حساسية لأنها تتعلق في المحاكمات وإثبات الوقائع وإصدار الأحكام وهنا ستكون الأنظار متجهة نحو مدى قدرة القضاء على الحفاظ على استقلاليته بعيدا عن الضغوط السياسية والإعلامية

النجاح الحقيقي لا يقاس بعدد المعتقلين وإنما بعدد الأحكام القضائية النهائية المبنية على الأدلة والقانون.

وهنا الشارع العراقي بين التفاؤل والحذر ولطالما أستقبل حملات مكافحة الفساد بمزيج من الأمل والشك لأن العراقيين يدركون أن الفساد كان السبب الرئيس في تعطيل التنمية واستنزاف الثروات ولأن تجارب سابقة انتهت بإغلاق الملفات أو تسويتها سياسيا أو إطلاق سراح المتهمين بعد فترة قصيرة ولهذا فإن الرأي العام لن يكتفي هذه المرة بصور الاعتقالات أو بيانات الحكومة، بل سينتظر النتائج النهائية **هل ستستعاد الأموال؟ وهل ستصدر أحكام قضائية؟ وهل ستستمر الحملة دون تمييز؟**

وهنا التحديات للمرحلة المقبلة إذا كانت هذه الحملة تمثل بداية لمسار طويل فإنها ستواجه تحديات كبيرة أبرزها:

مقاومة شبكات المصالح المتضررة والضغوط السياسية والإعلامية ومحاولات تسييس الملف

والحاجة إلى حماية الشهود المحققين وضمان عدم استغلال الحملة لتصفية الخصوم السياسيين من هنا فإن نجاحها لن يعتمد فقط على القوة الأمنية وإنما على قوة الأدلة القانونية واستقلال القضاء.

يمكن القول ان ما يجري يمثل لحظة فارقة في المشهد العراقي وأن الدولة وللمرة الأولى منذ سنوات تبدو وكأنها تحاول نقل ملف الفساد من دائرة الخطابات إلى دائرة التنفيذ ومن الأتهامات الإعلامية إلى ساحات القضاء، غير أن الحكم النهائي لن يصدر اليوم ولا بعد انتهاء المداهمات بل عندما تحسم القضايا داخل المحاكم وتستعاد الأموال المنهوبة ويشعر المواطن العراقي أن القانون أصبح يعلو على النفوذ وأن الدولة استعادت قدرتها على محاسبة الجميع بلا استثناء عندها فقط يمكن القول إن العراق يشهد بداية مرحلة جديدة تكتب فيها معادلة مختلفة عنوانها لا حصانة أمام القانون ولا حماية للفاسدين .

سياسة

بيان اللجنة التحضيرية للجنة التحضيرية للجبهة الوطنية الشعبية الأردنية

«مع المقاومة وضد اتفاقيات الذل والاذعان»

أصدرت اللجنة التحضيرية للجبهة الوطنية الشعبية الأردني بيانا اكدت فيه مواقفها القومية الثابتة في مواجهة المشروع العدواني الصهيوأميركي واستنكرت فيه الاتفاق الاطاري بين لبنان والعدو الإسرائيلي وجاء في البيان الاتي:

توقفت اللجنة التحضيرية للجبهة الوطنية أمام استمرار العدوانية الصهيونية ضد شعبنا العربي اللبناني ومحاولات قيادة هذا الكيان المتطرفة تعطيل اتفاقية التفاهم الأمريكية الإيرانية التي جاءت نتاجاً لتغيير كبير في التوازنات الجيواستراتيجية في المنطقة أغلقت الطريق أمام

مشروع «الشرق الأوسط الأمريكي الصهيوني»، وأفضت لإمكانية التخلص من الهيمنة الصهيوأمريكية، وفتحت آفاقاً واسعة لصفحة تعاون ندي عادل بين دول المنطقة العربية مع إيران وتركيا وباكستان، بعيداً عن الإملاءات الأمريكية والتدخل الصهيوني.

لقد أصبحنا أمام واقع إقليمي ودولي جديد، عنوانه تكريس مؤشرات أفول الهيمنة الأمريكية واحتضار المشروع الاستعماري الصهيوني، وهزيمة الخطاب المهادن والمستسلم للإملاءات والهيمنة الأمريكية الصهيونية.

الاتفاق الإطاري، اتفاق ذل وإذعان العدو الصهيوني

كما توقفت اللجنة التحضيرية للجبهة الوطنية أمام ما أعلن عنه تحت الرعاية الأمريكية بين العدو الصهيوني وممثلي الحكومة اللبنانية تحت اسم «الاتفاق الإطاري»، الذي **يذكرنا بأول اتفاق مهد لـ «معاهدة كامب ديفيد» وتداعياتها الكارثية** على مستوى الإقليم والأمة.

وإذ **تستنكر الجبهة الوطنية الشعبية الأردنية توقيع ممثلي الحكومة اللبنانية في واشنطن اتفاق الاستسلام والإذعان** الذي يحقق شروط العدو الصهيوني وينتهك سيادة الدولة اللبنانية ويعتدي على قوانينها التي تعتبر الكيان الصهيوني عدواً يحاكم كل من يتعامل ويتعاون معه، إذ يقف بموجبه ممثلي الحكومة اللبنانية ضد مصالح الشعب اللبناني وضد إرادة قواه الوطنية ومقاومته الشريفة الباسلة، ويطلقون بتوقيعهم المشؤوم يد الكيان الصهيوني ليستمر في احتلال الأرض اللبنانية وشن العدوان متى قرر ذلك بما يحمي مصالحه الاحتلالية والعنصرية.

تؤكد الجبهة الوطنية أن **هذا الاتفاق يعطي هذا الكيان المجرم، المتهم بارتكاب الإبادة من قبل محكمة العدل الدولية** والملاحقة قياداته السياسية والعسكرية من قبل محكمة الجنايات الدولية صكوك البراءة لكل ما ارتكبه بحق لبنان وشعب لبنان من مجازر إبادة وتدمير وتهجير، إضافة إلى ما ارتكبه وما زال في فلسطين المحتلة.

وإذ **تحذر الجبهة الوطنية من ان هذا الاتفاق يأتي في الوقت الذي قُطِعَت فيه الطريق إمام ما يسمى «بالسلام الإبراهيمي»** بفعل ما حققته قوى المقاومة ومحورها من تغيير كبير في معادلات وقواعد الاشتباك في منطقتنا لصالح شعوبها وقوى مقاومتها، فإنها **تذكر بما خلفته الاتفاقيات الموقعة مع العدو الصهيوني؛ من حصاد مر ونتائج كارثية طالت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في كل من فلسطين ومصر والأردن وكرست الهيمنة الصهيوأمريكية**، وما خلفه ذلك من إفقار وتجويع ونهب للموارد المائية، وانتهاك للحريات، والنفخ في كل ما يؤدي لتمزيق وحدتنا ومصيرنا المشترك على أسس طائفية ومذهبية وعرقية.

في الوقت الذي تعلن فيه الحكومة اللبنانية خضوعها المذل للعدو الصهيوني؛ تُحَيي الجبهة الوطنية الشعبية الأردنية رجال المقاومة اللبنانية البطلة، التي أذلوا العدو الصهيوني وفضحوا طابعه الإجرامي وأظهروا عجزه في الميدان، فلم ينجز سوى القتل للأطفال والنساء والهدم والتدمير للمنازل والمستشفيات والبنى التحتية المدنية في جنوب لبنان والضاحية والبقاع.

المقاومة، كما أسقطت 17 أيار ستسقط اتفاق واشنطن

تؤكد الجبهة الوطنية الشعبية الأردنية على أن المقاومة اللبنانية وشعبها وحاضنتها التي سبق وأسقطت اتفاق 17 أيار مع العدو الصهيوني 1983، وأجبرت وحدات المارينز الأمريكية - الصهيونية التي احتلت بيروت على الانسحاب مدحورة، لقادرة على إسقاط أي اتفاق مماثل، فالاشتباك مع العدو ومقاومته وليس الخضوع لإملاءاته، هو الطريق لحماية أرض وسيادة لبنان وكرامة شعبه وصون حقوقه.

تدعو الجبهة الوطنية الشعبية الأردنية للعمل على استراتيجية موحدة لدول الطوق للتصدي لكل محاولات هيمنة الحلف الإمبريالي الأمريكي الصهيوني الذي فشل في الميدان ويريد تحقيق أهدافه عبر اتفاقيات ذل وعار ولى الزمن الذي تفرض فيه مثيلاتها على شعوبنا.

تقرير

اتساع المقاطعة الثقافية والأكاديمية الأوروبية

يعزل الكيان الصهيوني

لينا شلهوب

يتحول الكيان الصهيوني إلى «الدولة الأكثر مقاطعة في العالم». فهو يواجه في الآونة الأخيرة ما يشبه عزلة دولية وموجة عارمة ومتصاعدة من العقوبات الدولية والمقاطعة التي تستهدف وزراء في الحكومة، ومستوطنين، وكيانات أكاديمية، واقتصادية. وبات ظاهراً أن **هذه المقاطعات المتنوعة باتت تشكّل جبهة دولية منسقة ضد السياسات «الاسرائيلية» لا سيما منذ 7 أوكتوبر 2023** إذ تلقى حركة المقاطعة «بي دي إس» الدعم المتزايد من دول ومنظمات إقليمية ودولية.

فضلاً عن المقاطعة الاقتصادية وسحب الاستثمارات العالمية، **انتقلت حركة المقاطعة إلى التضييق الأكاديمي والثقافي.** وظهر ذلك في رفض الفنانين إقامة حفلات في الأراضي المحتلة، ورفض الكتّاب ترجمة كتبهم إلى العبرية، كما جرت محاولات

لإقصاء «إسرائيل» من مسابقة الأغنية الأوروبية «يوروفيجن» ومن الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، إضافة إلى مساعي دول أوروبية مثل فرنسا وأيرلندا وبلجيكا تقويض التعاون العلمي مع هذا الكيان الغاصب وبالتالي فإن هذه التطورات، وهذا الحصار المتنامي، يضعه أمام تحديات وجودية طويلة الأمد في محيطه الدولي. وعزز ذلك رفض اتفاقيات التوأمة والتعاون المشترك بين الجامعات والمؤسسات الثقافية العربية أو الدولية ونظيراتها «الإسرائيلية»، وكذلك **تحث الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية ل «إسرائيل» (PACBI)** والي تتكوّن من أكاديميين وفنانين وعاملين ثقافيين فلسطينيين، العاملين في الحقل الثقافي الدولي والمؤسسات الثقافية الدولية، بما فيها النقابات والجمعيات، على مقاطعة الفعاليات، أو الأنشطة، أو الاتفاقيات، أو المشاريع التي تضم «إسرائيل» أو جماعات الضغط الموالية لها أو المؤسسات الثقافية المتواطئة معها. وتدعو كذلك الفضاءات والمهرجانات الدولية أن ترفض التمويل وأي شكل من أشكال الرعاية من حكومة العدو أو الكيانات المتواطئة معها. **وإزاء الممارسات «الاسرائيلية» في قطاع غزة والضفة الغربية وجنوب لبنان، أعلن عشرات الآلاف من الفنانين في شتى أرجاء العالم وعدد متزايد من المؤسسات الفنية عن تأييدهم العلني للمقاطعة الثقافية «لإسرائيل»** التي تتأسس على الإبادة الجماعية. وفي هذا السياق، أعلنت هيئة البث الهولندية مقاطعة مسابقة الأغنية الأوروبية 2026 إذا شاركت «إسرائيل»، لتنضم إلى أيرلندا وسلوفينيا وإسبانيا وآيسلندا بهذا المسار.

وتشير الأرقام الموثّقة إلى المزيد من الفنانين من شتى أرجاء العالم الذين أعلنوا الانضمام إلى المقاطعة الثقافية، ومنهم:

-7,000 كاتب وشخصية من الشخصيات البارزة في صناعة الكتب، بمن فيهم سالي روني وراشيل كوشنر وأروناتي روي، الذين تعهدوا بالإحجام عن العمل مع أي ناشرين أو مهرجانات أو منشورات متواطئة في انتهاك حقوق الفلسطينيين.

-المئات من المؤسسات الفنية التي أيدت دعوة الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (PACBI) بشأن المقاطعة الثقافية في سنة 2024 وحدها.

-تخلى العديد من المهرجانات الموسيقية مثل مهرجانات الموسيقى البريطانية (SXSW) و«لايف نيشن» (Live Na-

tion)، بما فيها مهرجان The Great Escape للموسيقى والفنون عن الشراكات مع جهات متواطئة بعدما قاطع ما مجموعه 300 فرقة تقريباً المهرجانات تعبيراً عن احتجاجها.

-أعلان 302 متحف ومؤسسة فنية وثقافية في هولندا وبلجيكا، عن بدء مقاطعة ثقافية ورفضها التعامل مع المؤسسات «الإسرائيلية» بعد توقيع بيان في اوكتوبر 2025 دعا إلى مقاطعة جميع المؤسسات والشركات الإسرائيلية ثقافياً بسبب الإبادة الجماعية في غزة واستمرار احتلال الضفة الغربية، مذكَّراً بأن أكثر من 400 فنان عالمي انضموا إلى احتجاج «لا موسيقى للإبادة» وحظروا موسيقاهم الخاصة من منصات البث «الإسرائيلية». ولم يكتف البيان بالإشارة إلى أن «المقاطعة الثقافية لن تكفي لوقف الإبادة الجماعية والاحتلال»، بل دعا القطاع الرياضي والوسط الأكاديمي والمؤسسات الاقتصادية والسياسيين إلى قطع العلاقات أيضاً. ومن بين الجهات المشاركة في المقاطعة مؤسسات بارزة مثل متحف بونيفانتن في ماستريخت بهولندا، ومتحف الفنون الجميلة في غنت في بلجيكا، ومهرجان هولندا السينمائي، وأوبرا هولندا.

-في الولايات المتحدة رفع أكثر من أربعة آلاف ممثل وفنان ومنتج، بينهم نجوم بارزون في هوليوود، صوتهم عبر بيان لمقاطعة المؤسسات السينمائية «الإسرائيلية» المتهمة بالتواطؤ ضد الفلسطينيين، لينضموا إلى قافلة من الأكاديميين والمثقفين في أميركا وأوروبا طالبوا بفرض المقاطعة الثقافية لهذا الكيان.

وبذلك بدأ الكيان الصهيوني يستشعر آثار هذه المقاطعات الثقافية والفنية والعلمية على المستوى المستقبلي لوجوده وعلى التقدم الأكاديمي لديه وبالتالي يعتبره خطراً إستراتيجياً على مكانته البحثية والعلمية. وعلى المستوى الفني والثقافي يسود شعور لدى فنانيه والمتعاطين في الشأن الثقافي بأنهم «شعب منبوذ» بسبب جرائم دولتهم في فلسطين ولبنان، مما يهدد في الغرب مكانة هذه «الدولة» التي تعمل بالسر على تشويه قادة تلك الحملات عبر تخصيص ميزانيات لقيادة حملات مضادة.

إذن هذا الصراع الثقافي سيكون له صدى بأن «إسرائيل» ستجد نفسها معزولة، وسط مخاوف متزايدة من اتساع المقاطعة الأوروبية ثقافياً وأكاديمياً، خاصة مع احتمال انضمام دول أكبر وأكثر تأثيراً للتنديد بسلوكها.

حجر الزاوية

الخواء الوجودي

نجيب نصير

تحاول كل بلدان العالم، عن طريق دولة المؤسسات، أن تجعل لوجودها معنى، تلتقطه من إمكانياتها الذاتية، كمواد أولية تعمّر بحجارتها ضرورة هذا الوجود، وهذا أمر من بدهيات التواجد على وجه الدنيا، ومع هذه البساطة البديهية هناك بلدان، ترى أن مجرد وجودها هو ضرورة للبشرية، بغض النظر عن التخريب الواقع عليها وعلى الآخرين، وهذه الخصلة تدعي التفوق، عبر أداء مموه للعنصرية، كبديل عن تحسس الوجود الذاتي من باب الانتفاع

من هذا الوجود، وهذا ما يسمى «مجازاً» الإنتاج، الذي يرتكز برمته على الإبداع، الذي لا ينقسم ولا يقسم داخل العقلية العامة، فالإبداع هو ضرورة تكاملية بعلاقته بالإنتاج، ولا اختلاف بين صنوفه سوى ما تقيده الطبيعة مؤقتاً، وعلى هذا يجب أن يكون الإبداع خادشٌ «على الأقل» لما سبقه من استقرار (موات) إبداعي ارتكنت إليه العادات والتقاليد والشرائع التي لا تطيق التكيف مع مستجدات استحقاقات الوجود في الدنيا الحالية، المليئة بالتحديات الإنتاجية، فالضمان الصحي في اليابان، لا يأتي من أخلاق الساموراي، بل من اختراعات المبدعين التي تتحول في تكنولوجيات الإنتاج (صناعة وغلالاً وفكراً)، إلى نقود يشتري بها المجتمع الموجود حاجياته من شبع ومنعة، وعلى هذه النتائج يملأ الاجتماع البشري وجوده بالمعاني التي لا تتحقق القيم العليا إلا بها، وعلى نسب هذا الامتلاء ومناسيبه، يمكن معايرة الخواء في هذا الاجتماع أو ذاك، إذ لا تكفي بتاتاً عادات هذه الاجتماعات وتقاليدها ولا حتى تراثها، من تمويه الخواء، وهناك آلاف المعايير لرصده من قبل العامة، من الذين يرفعون عقيرتهم بالشكوى من ضعف أسباب وجودهم، وهم موافقون على تحمل ألم هذا الخواء، نظراً لوجودهم وتربيهم في خواء قديم وحتمي التوسع، فعلى سبيل المثال يجب خدش حياء الساموراي لتوليد يابان حديثة، فالساموراي بمعايير الاستحقاقات الوجودية، هو خواء وجودي يجب تحييده أو تشغيله في العمليات الإبداعية المستحقة لتفادي الخواء الوجودي.

في مجريات تاريخنا المعاصر إن كان سنوات النهضة المجهضة التي ابدأت حوالي 1850، أو ما بعد الحرب العالمية الأولى (أعني هنا ولادة «دول»)، وما تبعها بعد الحرب العالمية الثانية وما جرى من تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ، لم ينضح اجتماعنا البشري في شرق شاطئ المتوسط إلا بالخواء، بدلالة الإبداع والإنتاج، وما يوازيه من ضعف بنيوي، يجعل أهم الموارد، روثاً للهباء المسيطر على عقلية هذه الاجتماعات، وهذا ما نفهمه من أية جردة حساب بسيطة، ودون الدخول في المعادلات التكنولوجية والتكنولوجياتية، فالطائفية والمذهبية العنصريتان، تفتت وتذري هذه الاجتماعات على يد أصحابها، بمعنى استمرار تواجدها الفيزيائي دون معنى أو ضرورة، وهذا ما عشناه وعايشناه، في مسائل مثل عربستان

وكليكية واسكندرون، ومن ثم فلسطين والجولان واليوم الضفة الغربية، حيث يحشى الخواء المجتمعي بمنتجات التخلف السامة، التي تتمسك بها هذه الاجتماعات البشرية دون أن تتقدم قيد أنملة نحو إحداث «المجتمع»، يتجلى ذلك برفض إبداع وإنتاج حياة اجتماعية قائمة على الكرامة والمساواة والحرية، بمعنى آخر أن هذه الاجتماعات غير موافقة جماعياً، على حل مشكلة الخواء الوجودي، لإنه يتطلب خدش حياء «الساموراي» المحلي، التي أقل ما يقال في قيمها، أنها انحطاطية، لقد حاول رواد النهضة (الأوائل ومن أتى بعدهم) إنقاذ اجتماعهم من الخواء وهم يلاحظون تمدد الخواء العثماني إلى رقاب بني اجتماعهم، آملين ببداية جديدة، تهدف إلى جعل وجودهم ضرورياً في هذا العالم، (غاندي وأتاتورك مثالين فقط)، ولكنهم فشلو وأبيدوا (مشانق 6 أيار على يد المحلي وقتئذ جمال باشا مثالاً) وأبيدت مقترحاتهم الثقافية، ابتداءً من فرنسيس مراش الحلبى، وليس انتهاءً بمهدي عامل، فأية فكر أو مقترح غير قطيعي، سوف يدهس بأقدام القطيع، وكلما تقدمنا في الزمن تضاءلت فرص تقليص الخواء، فثقافة وعقلية القطيع لا تستطيع تحمل وجود مشهد إبداعي ينتجه الاجتماع «البشري» على سبيل السير نحو.... «المجتمع المعاصر».

ولكي لا نطيل المماحكة حول أهليتنا في إنتاج ضرورة لوجودنا، يمكننا النظر إلى ملامح الأداء المجتمعي في بلدان اللجوء، التي استقبلت الانتقالات من بلداننا إليها ، هذه الأداءات التي لا يستطيع أحد الدفاع عنها، ولا أن يقول (ليس الجميع)، إنهم كقطيع، صورة عن الخواء الوجودي، قيمياً وإنتاجياً، في بلدانهم الأصلية، ورفض الاندماج هو تكرار لإدائهم في اجتماعاتهم السابقة، ولعل ما سمي بصعود اليمين (هي بلدانهم ومجتمعاتهم على أية حال) ما هو إلى محاولة لدرء الخواء وقيمه عن مجتمعاتهم ، وصعودهم السياسي ما هو إلا انعكاس لإراداتهم، وليس مجرد ميل شوفيني تكذب الوقائع ادعاءاته، وهذا ما هو إلا جرس إنذار تحضري، وصورة فوتوغرافية غير قابلة للتكذيب.

بلدان ليس لديها نخب قادرة على الاعتراف بالخواء الوجودي، وأساساً قامت هذه النخب بتدمير وإبادة النخب النهضوية والتحضرية، فكيف لنا الحديث عن اجتماعات بشرية برمتها، تمارس الخواء الوجود وتطالب بإلحاح بالمزيد منه.

مجتمع

الحق القومي ليس محل مفاضلة بين المشاريع الاجنبية

محمد عواد

لا يمكن فهم ما تشهده بلادنا اليوم من تحولات سياسية واستراتيجية من خلال قراءة مجتزأة للأحداث، أو باعتبارها مجرد تنافس بين الدول على النفوذ والمصالح، لان ما يجري يتجاوز هذا المستوى بكثير، ويدخل في سياق مشروع يرمي الى اعادة تشكيل المنطقة سياسيا بما يخدم المصالح الأمريكانية، ويؤمن لها حضورا دائما من خلال انظمة سياسية تدين لها بالولاء وتتحرك ضمن حدود سياساتها. ومن هنا

تصبح مسؤولية الوعي القومي مسؤولية اساسية، لان الخطر لا يكمن في المشروع الخارجي وحده، بل في استعداد بعض القوى الداخلية للاندماج فيه والتكيف مع اهدافه على حساب مصلحة الامة.

تحاول الولايات المتحدة الأمريكانية وحلفاؤها ارساء انظمة موالية لها تخدم مشاريعها في المنطقة، وتسعى الى تحصين وجودها عبر اقامة انظمة سياسية تابعة لها، ولا سيما في الكيانات التي كانت حتى وقت قريب خارج دائرة السياسة الأمريكانية. واليوم تعمل بصورة واضحة على تنفيذ هذا المخطط الاستعماري الأمريكاني الجديد في الشام ولبنان والعراق وفلسطين وغزة، مستفيدة من الانقسامات الداخلية ومن تراجع الوعي القومي، ومن تغليب المصالح الخاصة على المصلحة العامة.

ولو كان الامر يقتصر على شخصيات سياسية أو مالية أو طائفية فقدت وطنيتها وروحها القومية، لامكن للبعض ان يحاول ايجاد اعذار لها، وهي التي تخلت عن الصراع من اجل الحرية والاستقلال والسيادة، واختارت طريق الاستسلام سعيا وراء منافع الرأسمال الفردي أو مصالح الشرانق الطائفية البغيضة، فانخرطت في خدمة المشروع الأمريكاني. وربما يحاول هؤلاء تبرير موقفهم بالقول ان هذا المشروع أفضل من مشروع أجنبي آخر، فيقارنون بين المشروع الأمريكاني والمشروع الصيني مثلا، لا انطلاقا من مصلحة الامة، بل من زاوية ما يحقق مصالحهم الضيقة.

غير ان هذه المقاربة تسقط بمجرد النظر الى حقيقة الصراع في بلادنا، لان القضية ليست قضية مفاضلة بين مشاريع اقتصادية أو سياسية تتنافس على النفوذ، وليست ساحة تتبارى فيها الكتل الاقتصادية أو التكتلات الطائفية لإظهار حسن هذا المشروع أو قبح ذاك، بل هي قضية وجود امة ووحدة وطن وحق قومي، وهي قضايا لا تخضع لموازين الربح والخسارة ولا لمعايير المنفعة الفردية، لإنها تتعلق بوجود المجتمع نفسه وبحقه في الحياة والسيادة والحرية.

ونحن كشعب لا تزال حتى اليوم فكرة الامة غير واضحة على قواعد علمية دقيقة، ولا يزال العمل مستمرا لإيضاح هذه الفكرة وترسيخها في الوجدان العام، لان الامم لا تبنى على الانفعالات العابرة ولا على الروابط الطائفية والمالية، بل على حقيقة اجتماعية علمية تحدد هوية المجتمع ووحدة مصالحه ووطنه.

ومن هذا المنطلق اخذ القوميون الاجتماعيون على عاتقهم هذه المهمة بانتمائهم الى الحزب، ونشر الوعي،

وتحديد الوطن السوري على قواعد الحقائق العلمية، وتأكيد حقيقة الامة السورية باعتبارها مجتمعا واحدا، وان مصلحة الامة السورية فوق كل مصلحة. فالوطن ملك عام لا يجوز لإفراد التصرف بأرضه تصرفا يؤدي الى الغاء فكرة الوطن الواحد أو يمس سلامة وحدته.

فالمجتمع الواحد لا تكون له الا هيئة اجتماعية واحدة، ولا يمكن ان تتحكم به هيئات متناقضة تقوم على العصبيات الطائفية أو المصالح المالية أو الانقسامات الكيانية. ومن هنا تختلف هذه المبادئ اختلافا جذريا عن مبادئ اصحاب الشركات السياسية والطائفية، الذين عملوا على تفكيك الامة الواحدة وتحويل المجتمع الواحد الى شرانق طائفية وكيانية ومالية، بل والى طبقات متنافرة، حتى أصبح الانتماء للطائفة أو للمصلحة الخاصة مقدما على الانتماء الى الامة.

ومن الطبيعي ان تكون النتيجة فقدان الشعور القومي والوجدان القومي، لان المجتمع الذي يفقد وحدته الفكرية يفقد معها قدرته على إدراك مصلحته القومية.

ومن هنا نعود الى النقطة التي انطلق منها هذا المقال، وهي ان النظر الى المشروع الأمريكاني في بلادنا لا يمكن ان يكون من باب المفاضلة بين مشاريع لعلاقات سياسية أو اقتصادية بين الدول، لان المشروع الأمريكاني في هذه المنطقة يرتكز على المشروع اليهودي، ولا يخفى على أحد ان غاية المشروع اليهودي هي اقامة «اسرائيل الكبرى» المزعومة، وهو مشروع لا يستهدف حدودا سياسية فحسب، بل يستهدف وجود الامة السورية نفسه، ويعمل على تفتيت وحدتها واضعاف كياناتها السياسية، حتى تصبح عاجزة عن الدفاع عن حقها القومي.

وعندما تبلغ القضية هذا المستوى، فإنها تخرج من دائرة الاختلاف في التقدير السياسي، لتصبح قضية تتعلق بالحق القومي والوجود القومي.

ومن هذا المنطلق، فان كل اتصال باليهود بقصد انهاء حالة الصراع مع المشروع اليهودي، تحت اي مسمى أو اي ذريعة، وكل اتصال ينافي الحق السوري في فلسطين والشام ولبنان وباقي كيانات الامة، هو خيانة للحق القومي، بل جريمة بحق الشعب السوري، لإنها تستهدف وجوده ووحدة وطنه ومستقبله، وعلى الشعب السوري الاقتصاص من المجرمين بالقصاص الذي يستحقونه، لان التفريط بحقوق الامة وسيادتها ووحدتها لا يدخل في باب الاجتهاد السياسي، بل في باب الاعتداء على وجود الامة نفسه.

مجتمع

استيلاد الأسطورة الأميركية المنتصرة من الصناعة السينمائية!

دونالد ترامب نموذج للبطل الذي لا يقهر!

أنطوان يزبك

يبدو على دونالد ترامب أنه يعاني من عقدة نفسية تضاف إلى عقده الأخرى العديدة وهي عقدة الظهور كبطل من أبطال السينما، وجذور هذه العقدة تعود إلى نوستالجيا الحداثة السينمائية وما بعد الحداثة في صناعة الأفلام، حيث نشاهد أفلام الخوارق والبطولات الوهمية تحقق أحلاما بطولية من المستحيل تحقيقها.

عقب الانغماس في لعبة الدعاية والشهرة في السوشيال ميديا، ركب مشاهير العالم هذه الموجة القاتلة وهي حب الظهور في دور الأبطال، وعلى رأسهم دونالد ترامب وقد ظهرت عليه لوثة السينما عندما قام باستعادة و إحياء سيناريوهات ما حصل في الماضي مع رؤساء جمهورية أميركا الأكثر شهرة

والذين تستدر أسماؤهم الكثير من الصخب والكلام والجدل ، خاصة من بين الذين تعرضوا للاغتيالات مثل أبراهام لينكولن و جون كندي و رونالد ريجان، فقام ترامب و

اختار سيناريو رونالد ريجان تحديدا الرئيس ، الذي نجا من محاولة الاغتيال الذي كان مخططا له، قتل الرئيس.

المعروف عن رونالد ريجان، أنه كان ممثلا قبل أن يصبح رئيسا، وفي المفهوم الأميركي على ما يبدو بوضوح شديد التمثيل والسياسة صنوان لا يفترقان.

لذلك قام ترامب ووضع بدوره سيناريوهات لمحاولتي اغتيال له، مكللتين بالمعجزات و سيناريو النجاة، فعل ذلك حتى يثبت أنه محاط بهالة القداسة الربانيّة وهو في عهدة القدير لا يمسّه مكروه (ولا تسقط شعرة من شعر رأسه) المصبوغ بالذهبي، مع تهافت كريمات الوجه لتأبيد حالة خارقة من حالات معجزة الشباب الدائم والخديعة الهوليوودية المستمرة كما في بلاتوهات التصوير والتمثيل.

بنتيجة كل ذلك نتأكد أن الأمة الأمريكية هي أمّة دأبها الانتصار من خلال الأفلام والأحلام وقد صنعت هوليوود آلاف الأفلام التي ينتصر فيها الامريكيون الشجعان على كل من: الهنود الحمر والفيتناميين والكوريين والأفغان والصوماليين والعرب في كل أنحاء الكرة الأرضية في معارك شرسة وقدرات عسكرية هائلة.

من يحلّل كل تلك الأفلام يكتشف أنها في الأساس قد صنعت لمحاربة عقدة الموت وتحقيق الانتصار من خلال استنساخ خطاب توراة اليهود، والأمثلة على ذلك عديدة: هناك فيلم سوبرمان بكل أجزائه والذي يمثل كائنا خارقا يأتي من الفضاء الخارجي بعد فناء كوكبه، وكأنه أحد الآلهة أتى إلى الارض لينقذها من الشرّ وفيلم الهوّة -The Abyss es الذي يهدف إلى اكتشاف سرّ الوجود في قاع المحيطات. ويستمر البحث أيضا عن الإله في افلام مثل ستارغايتStargate وغزاة الفضاء Aliens وسائر الأفلام التي موضوعها الخيال العلمي، لأنها تذكّر بأساطير العثور على الله في مكان ما من المجرّة مستويا على عرشه وتحيط به جحافل الملائكة الشاروبيم والكاروبيم.

هذه السنة طغى الحديث عن فيلم ذي اوديسي، «الأوذيسة» The Odyssey 2026 وهو أضخم مشروع سينمائي على الاطلاق، بدأ النقاد يتكلّمون عنه منذ عام تقريبا كواحد من أقوى الأفلام المنتظرة في تاريخ السينما وقد يكون فيلم القرن ال 21 كما يزعمون.

أخرج الفيلم كريستوفر نولان الذي أخرج فيلم شهير آخر هو فيلم ـأوبنها يمرـ الذي حصد الأوسكار، فقرر العودة بملحمة تاريخية، وهي اقتباس عن قصيدة هوميروس الملحمية الشهيرة وفيها يتتبع المشاهد رحلة أوديسيوس ملك إيثاكا المحفوفة بالمخاطر للعودة إلى وطنه بعد حرب طروادة، ويواجه بولي فيموس وحوريات البحر والساحرات ومغامرات صعبة مهددة بالأخطار والهلاك.

الفيلم من بطولة الممثل «مات ديمون» بدور أوديسيوس ومعه كوكبة من النجوم: توم هولاند، آن هاثا واي، زينداياـ روبرت بات ينسون، تشارليز ثيرون، لوبيتا نيو نغو، جون بيرنثال.

كلف الفيلم 250 مليون دولار، ويعتبر أغلى فيلم في مسيرة المخرج نولان. وأول فيلم يُصور بالكامل بكاميرات IMAX الجديدة كلياً.

تمّ التصوير في مواقع حقيقية حول العالم: المغرب، اليونان، إيطاليا، آيسلندا، المملكة المتحدة، إسكتلندا، أيرلندا، لوس أنجلوس ، وكأن الأميركي يزرع في لاوعي المشاهد أنه قادر على بسط سلطانه واحتلاله على الكرة الأرضية بأسرها، فيشعر المواطن الأميركي بعظمة بلاده وسيطرتها على العالم بالصورة والحركة والألوان ، وكأنّ الملاحم الإغريقيّة كتبت من أجل عظمة أميركا الإمبريالية وهي في أصل حضارتهم المبنيّة على الأمجاد والبطولات ،علما أن الجيش الأميركي خرج مهزوما من كل بلاد العالم التي قاتل فيها وفي حال انتصر كانت انتصاراته مكلفة للغاية في العتاد والضحايا بين الجنود كما في الحرب العالمية الثانية حيث سقط الملايين .

أما الهزائم فلا تعدّ ولا تحصى: فيتنام والصومال والعراق ولبنان وغيرها من البلدان.

مهما حاول ترامب تجميل صورته {السينمائيّة} إذا صحّ التعبير وحاولت هوليوود الانتصار بالصورة يبقى هنالك بين عديد المخرجين العظام، مجموعة طليعية من الذين ثاروا على نمطيّة افلام هوليوود وعرّوا سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الفاسدة في أعمالهم السينمائية نذكر منهم مايكل مور Michael Moore وأفلامه كلها تقريباً وثائقية تتحدث عن عيوب النظام مثل: ـBowling for Columbine

الذي هاجم فيه، ثقافة السلاح. وفي فيلم9\11 Fahrenheit

هاجم جورج بوش والحرب على العراق وهاجم نظام التأمين الصحي الأمريكي في فيلم Sicko.

أسلوبه استفزازي وساخر لدرجة منعه من قبل دوائر البيت الأبيض زمن حكم بوش.

لا يجب أن ننسى أوليفر ستون Oliver Stone مخرج أفلام مثل ـ Platoonـ و ـ JFKـ و ـSnowden ـ التي يركّز فيها دائما على المؤامرات الحكومية، ومؤامرات الـ CIA ، والحروب، والشركات الكبيرة التي تتحكم بالسياسة. فيلمه الشهير ـWall Streetـ عمم شعار «الطمع جيد» الذي تحول إلى شعار للرأسمالية المتوحشة. ونهجًا راسخًا لدى حكم ترامب.

كما قدّم سبايك لي Spike Lee

أفلاما عن العنصرية المؤسساتية والشرطة والطبقية في أمريكا. نذكر منها: ـDo the Right Thingـ و ـ ـBlacKkKlansman

هذه النماذج تثبت التالي: ليست صناعة الافلام في أميركا كلها مصادرة من قبل السلطة لتبثّ بين الشعب بروباغندا الانتصارات الوهميّة فعلى الرغم من قساوة الأنظمة المتحكّمة بالمواطنين، ترتفع أصوات مثقفة معارضة لتظهر الحقيقة وتناضل من أجل الحقوق المشروعة و إظهار الواقع بشفافية مطلقة، وما علينا نحن سوى أن نختار بوعي كبير، ماذا نشاهد وكيف نفهم الرسائل المخفية في الافلام !

ثقافة

الشَّبابُ والأخلاقُ الجديدةُ: القوَّةُ التي تحمي النَّهضة

د. ادمون ملحم

الفنان تمام السيد

بعد أن يكتسبَ الشابُّ الوعيَ، ويتحمَّلَ المسؤوليةَ، يبقى سؤالٌ لا يقلُّ أهميةً: **ما الذي يضمن أن يبقى ثابتاً في طريق النهضة؟ وما الذي يحول دون أن تتحول المعرفةُ إلى مصلحةٍ شخصية**، أو أن تتحول الحماسةُ إلى اندفاعٍ عابر؟

كان أنطون سعاده يرى أن الجواب يكمن في الأخلاق.

غير أنه لم يقصد بالأخلاق مجموعةً من النصائح العامة أو المواعظ التقليدية، بل منظومةً من المناقب التي تصوغ شخصيةَ الإنسان، وتوجِّه سلوكَه، وتحدِّد علاقتَه بنفسه وبمجتمعه وبقضيته. ولهذا لم ينظر إلى النهضة بوصفها نهضةً

فكريةً أو سياسيةً فحسب، بل نهضةَ أخلاقٍ ومناقبَ أيضاً، حتى قال:

«إنَّ نهضتنا هي نهضةُ أخلاقٍ ومناقبَ في الحياة قبل كلِّ شيءٍ آخر.»[1]

لا نهضةَ بلا مناقب

كان سعاده يدرك أن الأفكار، مهما بلغت من الصحة، لا تحقق أهدافها إذا حملها أشخاصٌ ضعفاءُ الإرادة أو متقلِّبو المبادئ. ولهذا قال في المحاضرة العاشرة: «كلُّ خطةٍ سياسيةٍ وكلُّ خطةٍ حربية، مهما كانت بديعةً ومهما كانت كاملةً، لا يمكن تحقيقها إلا بأخلاقٍ قادرةٍ على حمل تلك الخطة.»[2]

إنها قاعدةٌ أساسيةٌ في فكره. فالنجاح لا يتوقف على جودة البرامج وحدها، بل على نوعية الرجال والنساء الذين ينفذونها.

أخلاقُ الحياة الجديدة

لم يُرِد سعاده إعادةَ إنتاج الأخلاق التقليدية التي تكتفي بالمظاهر أو تقيس الفضيلة بطقوسٍ اجتماعيةٍ جامدة، بل دعا إلى أخلاقٍ جديدةٍ تنبع من حاجات المجتمع الحي، وتساعد الإنسان على أداء رسالته في الحياة. ولهذا نجد في كتاباته وخطبه تكراراً لعددٍ من الفضائل التي اعتبرها أساساً لبناء الشخصية النهضوية، وفي مقدمتها:

الصدق.

الإخلاص.

الشجاعة.

الثقة بالنفس.

تحمُّل المسؤولية.

احترام الواجب.

الاستقامة.

المبادرة.

1 ـ أنطون سعادة، الأعمال الكاملة، المجلد السابع 1944-1947، إعلان وإيضاح العلاقة مع جبران مسوح، الزوبعة، بوينس آيرس، العدد 82، 1944/11/4.

2 ـ أنطون سعاده، المحاضرات العشر، إصدارات عمدة الإذاعة، بيروت، طبعة 2018، ص 230.

التضحية في سبيل الخير العام.

وهذه ليست فضائل فرديةً معزولة، بل مناقبُ اجتماعيةٌ تجعل الإنسان قادراً على العمل مع الآخرين، وعلى خدمة مجتمعه بإرادةٍ حرة، وتضع المصلحة العامة فوق المصالح الشخصية الضيقة.

الشابُّ القدوة

لم يكن سعاده يريد من الشباب أن يرفعوا شعاراتٍ جميلة، بل أن يتحولوا هم أنفسهم إلى مثالٍ حيٍّ لما يؤمنون به.

ولهذا كان يربط دائماً بين العقيدة والسلوك، وبين الإيمان والعمل، لأن الناس، في النهاية، يقتنعون بالأفعال أكثر مما يقتنعون بالكلمات.

ومن هنا جاءت دعوته إلى أن يكون القومي الاجتماعي قدوةً في استقامة سلوكه، وانضباطه، واحترامه للواجب، وحسن تعامله مع الناس.

مقاومةُ مثالبِ الانحطاط

إذا كانت النهضة تقوم على مناقبَ جديدة، فإنها تقتضي في الوقت نفسه خوضَ معركةٍ واعيةٍ ضد المثالب التي كرَّست الانحطاط وأضعفت المجتمع. ولذلك لم يكتفِ سعاده بانتقاد الكذب، والرياء، والانتهازية، والخوف، والاتكال، واللامبالاة، والتعصب، والأنانية، بل دعا إلى سحق هذه المثالب وإحياء المناقب الجميلة، لأن النهضة لا تقوم على التوفيق بين القديم والجديد، بل على انتصار المناقب الجديدة على مثالب الانحطاط.

وقد عبَّر عن ذلك بوضوح حين قال:

«إنَّ نهضتنا ليست نهضةَ مظاهرِ رياء، بل نهضةَ مناقبِ حياةٍ جديدةٍ تريد أن تسير بالأمة على جثث مثالب الحياة العتيقة إلى المجد.»[1]

وفي موضعٍ آخر لخَّص رسالة النهضة بقوله:

«الحركة السورية القومية الاجتماعية لم تنشأ لخدمة الموتى وإحياء المثالب، بل نشأت لإحياء المناقب الجميلة السامية وقتل المثالب لتحيا أمةٌ عظيمةٌ بأجيالها

1 ـ أنطون سعاده، الأعمال الكاملة، المجلد السابع 1944-1947، «النهضة القوميه تدخل سنتها الثالثة عشرة».

المتجددة بالتعاليم الجديدة المحيية... ومن أجل هذه الغاية العظيمة نشأ الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي يطأ المثالب التي تعترض سيره ويسحقها!»[1]

ومن هنا كان يرى أن الشاب الذي يسحق هذه المثالب في نفسه، ويتسلح بالمناقب الجديدة، يصبح أكثر قدرةً على التفكير الحر، والعمل المنتج، وخدمة قضيته بإخلاص، والمساهمة في بناء مجتمعٍ يقوم على الثقة والتعاون والمسؤولية.

بناءُ الإنسان قبل بناء المؤسسات

في النهاية، تعود الفكرة دائماً إلى نقطة البداية. فكل مؤسسةٍ قويةٍ تحتاج إلى رجالٍ ونساءٍ أقوياء.

وكل مشروعٍ نهضويٍّ يحتاج إلى شخصياتٍ تحمل مناقبه قبل أن تحمل شعاراته.

ولهذا **لم يفصل سعاده يوماً بين التربية، والأخلاق، والعمل القومي.**

فالتربية تصنع المعرفة. والمعرفة تولِّد الوعي.والوعي يحمِّل الإنسان المسؤولية.

أما الأخلاق، فهي التي تمنحه القدرة على الثبات والاستمرار.

ومن هنا **تبقى رسالة سعاده إلى الشباب** واضحةً حتى اليوم: **لا يكفي أن تكون واسعَ المعرفة، ولا أن تكون شديدَ الحماسة، بل يجب أن تكون صاحبَ مناقب، لأن النهضة لا يحميها العلم وحده، ولا القوة وحدها، بل تحميها أيضاً الأخلاق** الصحيحة التي تجعل الإنسان صادقاً في قوله، مخلصاً في عمله، أميناً في مسؤوليته، وفياً لقضيته، مستعداً للعطاء والتضحية في سبيل الخير العام. ولذلك كان سعاده يقول:

«نحن جماعةُ أخلاق، لأنه لا يمكن أن يقوم عملٌ عام، أو فردي، ويواجه الصعوبات، إلا إذا كان له أساسٌ من الأخلاق. فنحن جماعةُ عملٍ وصراع، لأننا في حقيقتنا جماعةُ أخلاق.»[2]

1 ـ سعاده، «الحزب السوري القومي الاجتماعي لا يقبل المثالب»، الزوبعة، بويُنس آيرس، العدد 79، 1944/8/12. مغتربه القسري، الآثار الكاملة، الجزء 12 (1944-1945)، ص 26.

2 ـ سعاده، الحزب السوري القومي الاجتماعي لا يقبل المثالب، الزوبعة، بويُنس آيرس، العدد 79، 1944/8/12. مغتربه القسري، الآثار الكاملة، الجزء 12 (1944-1945)، ص 26.

ثقافة

تفكيك الوهم الحضاري
قراءة نقدية
في أطروحة الدكتور الحبيب الشوباني

د. نبيلة غصن ـ الحلقة الثانية

هذا التفتيت المنهجي للهويات الإقليمية المستقرة لصالح الشمولية العقائدية، هو الذي ينتج بالضرورة المفاعيل السياسية والجيوسياسية العكسية للأطروحة، والتي تتلخص في ثلاثة محاذير بنيوية صادمة:

• **إلغاء الخصوصية الجيوسياسية للمشرق:** إن هذه المعركة ليست صراعاً هلامياً يدور في الفضاء الافتراضي للأفكار، بل هي معركة سيادة مطلقة، وأرض، وممرات مائية، وحقوق تاريخية مباشرة لشعوب أصيلة متجذرة في بيئتها الطبيعية. فالصراع يقع في قلب جغرافية حية ومتكاملة (الهلال الخصيب وبلاد الشام)، وتذويب هذه الجغرافيا في محيطات إيديولوجية بلا حدود جغرافية واضحة يقضي على خصوصية المواجهة الاستراتيجية على الأرض.

• **تجريد المواجهة من طبيعتها التحررية المادية:** الكيان الصهيوني لا يحتل «الميتافيزيقا» ولا يصادر «اللاهوت»، بل يحتل الأرض، و يقضم الحدود، ويمارس اقتلاعاً سوسيولوجياً للمجتمعات الأصيلة. عندما يجري تحويل المواجهة إلى ندوة

لاهوتية وحضارية تبحث عن صيغ تعايش مجردة، يتم تجريد حركة التحرر الوطني من صفتها القانونية والسياسية كحركة مقاومة مشروعة ضد احتلال مادي، وتحويلها إلى مجرد «طرف في جدال ديني عقيم».

• **إعفاء القوى الاستعمارية من المسؤولية الجغرافية :** إن الهروب إلى الشمولية الحضارية يغسل أيدي القوى الإمبريالية والأنجلو-ساكسونية التي زرعت هذا الكيان كقاعدة عسكرية متقدمة لنهب ثروات المشرق وتمزيق وحدته الجغرافية والاقتصادية. فالصراع في جوهره هو صراع ضد مشروع تقسيم عنصري مادي، وليس مجرد سوء تفاهم حضاري يمكن حله بـ«أطروحة إسلامية مستنيرة».

إن هذا الانفصال عن جغرافية الأرض وحقائق الميدان المادية لصالح الفلسفات الفضفاضة، يؤدي إلى نتائج عكسية تماماً على مستوى إدارة الصراع الإعلامي والمعرفي الدولي:

إن تذويب الخصوصية الجغرافية والسياسية للصراع في محيطات إيديولوجية هلامية، يضعف الموقف النضالي للشعوب صاحبة الحق الأرضي، **ويسمح للكيان الصهيوني بالاستمرار في الترويج للسردية الكاذبة بأنه يواجه محيطاً لاهوتياً يرفض الآخر، بدلاً من الحقيقة الناصعة: أنه يواجه مقاومة مشروعة ضد اغتصاب واقتلاع جغرافي مادي.**

رابعاً: تفكيك بنية الاستعلاء العقدي السيكوسوسيولوجي (دحض السردية المضللة «العطل الأوروبي»)

في المقابل، برزت في الندوة قراءة نقدية بالغة الأهمية والجرأة (طرحتها الدكتورة نبيلة)، نسفت الأساس الذي بنى عليه الشوباني فكرة الاستثناء الحضاري الإسلامي في التعايش. إن محاولة تصوير الأزمة وكأنها نتاج «عطل أوروبي» محض جرى تصديره إلينا، تغفل عنصراً بنيوياً غاية في الخطورة: **الاستعلاء الفكري والسيكوسوسيولوجي المتجذر في الشخصية اليهودية الصهيونية المعبأة بالميثولوجيا العقدية.**

إن المشكلة الحقيقية لا تكمن في طريقة إدارة المجتمعات (سواء الغربية أو الإسلامية) للوجود اليهودي، بل في **العقيدة الدينية الفوقية** التي تقوّم الإنسان اليهودي على أنه من «شعب الله المختار»، وتمنحه حقوقاً مطلقة ومقدسة فوق سائر البشرية (الأغيار). هذه المنظومة العقدية تنتج بالضرورة سلوكاً اجتماعياً وسياسياً صدامياً عابراً للأزمنة والجغرافيا:

• **التشكيك في طهارة السجل التاريخي لمتعايش:** التاريخ الإسلامي نفسه لم

يكن بريئاً أو ناصعاً بالكامل من التوترات والاضطرابات المنهجة (كما حدث في بعض حقب اليمن والمغرب)، حيث كشفت الدراسات التاريخية الموثقة عن أدوار نفعية واختراقات سياسية واقتصادية لافتة، كالسيطرة على شبكات تجارة الجواري في الشام خلال العهد العثماني للتغلغل في قصور السلاطين وتحقيق مآرب سياسية خاصة، مما ينفي سردية «الضحية المستكينة» ويؤكد وجود استراتيجيات نفوذ مبطنة.

• **الامتداد من النص إلى السلوك اليومي الوحشي:** إن العقلية التي تبرر الإبادة المعاصرة تستند تاريخياً إلى مرجعيات دينية موغلة في التطرف، كالنصوص الواردة في «سفر التثنية» التي تأمر إبراهيم وأتباعه بألا يتركوا نسمة حية في أرض كنعان. هذا الجذر الإبادي ليس مجرد نصوص تراثية، بل يترجم اليوم في وعي المستوطن إلى سلوك يومي من الاستباحة والوقاحة السوسيولوجية؛ ولعل الحادثة الشهيرة المعاصرة (التي وقعت في تايلاند) لامرأة صهيونية ترفض دفع ثمن وجبتها علناً بحجة أنها من «الشعب المختار» وأن كل ما لدى الآخرين مباح لها، تلخص بدقة هذا المرض السيكولوجي الجمعي.

بناءً على ذلك، يصبح التبرع بابتداع «حلول حضارية» عاطفية مع جماعة تؤمن بدونية الآخر وتكفيره وتصفية وجوده جغرافياً وسلوكياً، نوعاً من الوهم المعرفي وتجنباً بائساً لمواجهة العلة الحقيقية الكامنة في صلب المنظومة العقدية والسياسية للمشروع الصهيوني.

خامساً: وهم «التحرير المزدوج» في زمن «اقتصاد الإبادة»

يطرح الشوباني بحماس مفهوم «التحرير المزدوج» (تحرير الأرض الفلسطينية من الاحتلال، وتحرير اليهود من الصهيونية)، مستنداً إلى كتابات بعض عقلاء اليهود في الغرب مثل نعومي كلاين. ورغم البعد الرمزي الأخاذ لهذا الطرح، إلا أنه يمثل ترفاً فكرياً ينفصل تماماً عن دموية الواقع وواقعية القوة في عصر الطوفان:

1 ـ اقتصاد الزومبي والإبادة: يعيش الكيان على «اقتصاد الإبادة»؛ حيث تزدهر شركات التكنولوجيا العسكرية والهايتك الصهيونية والتجسس من خلال تجريب أدوات القتل والرقابة والذكاء الاصطناعي على أجساد المدنيين في غزة ولبنان، لتحقيق أرباح فلكية في البورصات العالمية.

2 ـ بنية استعمارية رأسمالية: الصهيونية ليست مجرد «خيار عقدي خاطئ» يمكن إقناع المستوطنين بالتخلي عنه عبر الحوار المعرفي، بل هي جزء لا يتجزأ من الكارتل الرأسمالي الاستعماري الأنجلو-ساكسوني،

ووظيفتها البنيوية هي العمل كرأس حربة عسكرية وتكنولوجية متقدمة لنهب المنطقة وتفكيكها.

خاتمة: رفض الاسترضاء الفكري.. السيادة التاريخية فوق الأوهام التوفيقية

ان طوفان الأقصى يمثل بالفعل لحظة «انعتاق معرفي كبير» وثورة أدت إلى تعرية الكيان الأخلاقية والوجودية. لكن الانتقال الفعلي إلى زمن «ما بعد الصهيونية» لن يتحقق عبر استيلاد أطروحات «الحلول الحضارية التوفيقية» التي تبحث عن مخارج لأزمة الكيان الوجودية، بل يتحقق عبر تعزيز الوعي بالحقوق التاريخية غير القابلة للتصرف، والتشبث بالسيادة الجغرافية والوطنية الصارمة.

من هنا، فإن تقديم هذا «الحل الحضاري» كأطروحة بديلة، وإن تدثّر بعباءة ريادة النموذج الأخلاقي والتفوق التاريخي في التعايش، يضعنا أمام مفارقة بنيوية لا يمكن إغفال خطورتها الاستراتيجية. فخلف الجاذبية البلاغية لشعارات «العدالة الإنسانية»، يشتغل هذا الطرح عملياً كفخ معرفي يمرر منزلقات تصفوية كبرى؛ حيث يساهم في «التزويق الأخلاقي» لطبيعة الصراع الوجودية. إن تحويل المواجهة مع مشروع استيطاني إحلالي واقتلاعي من صلب حقيقته المادية والجغرافية إلى قضية دمج ديمغرافي وإدارة لاهوتية، ليس سوى منح طوق نجاة فكري لكيان مأزوم وجودياً بعد أن حاصرته دماء الميدان. هذه التوفيقية المعرفية تنتهي عملياً إلى «استدخال الأزمة» الأوروبية وتحميل الجغرافيا المشرقية المنهوبة وزر الآثام التاريخية للغرب الإمبريالي، في مقابل منحه صك براءة مجاني. وكمون الخطورة هنا يكمن تحديداً في قدرة هذه القوالب الفلسفية البراقة على تسييل الوعي النضالي، وتمرير تنازلات سيادية وتاريخية تحت غطاء فقهي وحضاري مائع، يلتقي في نهاية المطاف -عن وعي أو غير وعي- مع مساعي إجهاض منجزات الميدان المادية وسحق حتمية التحرير الكامل.

لقد آن الأوان لكي يتوقف الفكر العربي والمشرقي عن ممارسة دور «المعتذر» أو «المتبرع بالحلول» لأزمات الغرب ومستوطنيه؛ فالعدالة الإنسانية الحقيقية في المشرق تبدأ من الإصرار على التحرير الكامل، والسيادة المطلقة للأمة على أرضها، والإصرار على تفكيك المنظومة الاستيطانية العنصرية برمتها، وإعادة الاعتبار للحقوق التاريخية والمادية التي حاول الدجل المعرفي الصهيوني طمسها على مدار قرن من الزمن.

عن صفحات التواصل

في الثامنة من عمرها... لورين تنتصر للموقف قبل النتيجة

خطفت البطلة اللبنانية الصغيرة لورين عبد الصمد الأنظار في بطولة العالم للشطرنج لفئة دون 8 سنوات، المقامة في جورجيا، بعدما قررت الانسحاب من مواجهتين إثر وقوعها في القرعة أمام لاعبتين «إسرAئيليتين»، مفضّلة التمسك بموقفها رغم معرفتها بأن القرار سيؤثر على ترتيبها في البطولة.

لورين، التي تُعد من أبرز المواهب اللبنانية الصاعدة في الشطرنج، كانت قد لفتت الأنظار أيضًا بأدائها المميز، بعدما حسمت بعض مبارياتها في ثلاث دقائق فقط، مؤكدةً امتلاكها مستوى تنافسيًا استثنائيًا رغم صغر سنها.

وبحسب عائلتها، فإن قرار الطفلة لم يكن عفويًا، بل جاء عن قناعة تامة بعد متابعتها المستمرة للأخبار وما تشاهده من معاناة الأطفال في وطنها، لتختار الانسحاب من المواجهة على حساب فرصها في المنافسة، في خطوة أثارت تفاعلًا واسعًا على مواقع التواصل الاجتماعي، ولتكتب موقفًا سيبقى حاضرًا في ذاكرة البطولة، مهما كانت نتائجها.

أم تنزل إلى الشارع تحمل صور أولادها الشهداء

البارحة لفتت نظري صورة هذه الام التي نزلت الى الشارع تحمل صورتي ولديها الشهيدين، وتمشي وكأنها تحمل وطنا كاملا على كتفيها.

لا اعلم لماذا عندها عاد إلى ذهني صوت إيليا أبو ماضي: «وطن» النجوم أنا هنا حدق أتعرف من أنا؟»

لكنني رأيتُ النجوم اليوم بشكل آخر، لم تعد مجازا للضوء فقط، بل صارت وجوها صعدت إلى السماء.

ففهمت أن وطن النجوم ليس وطنًا يتغنى بجماله فقط بل هو وطن الشهداء.

حيث تتحول الدماء إلى ضوء، والغياب إلى حضور والفقد إلى خلود.

نعم، وطن النجوم هو وطن الشهداء

كل شهيد فيه نجم لا يغيب، بل يهدي الطريق لمن بقي.